الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

واقع الشمول المالي وافاق تعزيزه في الجزائر

من إعداد الطالبتين:

- ثامر مروة

- شعبي آسيا

تحت إشراف:

أ- بن محاد سمير

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
نذير عبد الرزاق	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
بن محاد سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
بوخرص عبد الحفيظ	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

الإهداء:

اهدي ثمرة عملي هذا:

الى الوالدين الكريمين بابي الجنة حفظهما الله ورعاهما

" ثامر عامر" "جاهل خيرة"

الى كل اخواتي واخواني كما اهدي هذا العمل لكل زميلاتي بدوت استثناء

وبالخصوص رفيقة الدرب: بريش دنيا

وخاصة الاستاذ: بن محاد سمير

الى كل من قال لي لا، فكان سببا في تحفيزي

الى كل من شجعني في رحلتي الى النجاح

الى كافة خريجي دفعة 2022 اقتصاد نقدي وبنكي

ولكل من اعانني من قريب او بعيد

في انجاز هذا العمل.

مروة ثامر

اهداء

بسم الله الرحمان الرحيم "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الاخرة

الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك جل جلالك

سالة وادى الامانة ونصح الامة الى نبي الرحمة الى من بلغ الر

الى من علمني العطاء بدون انتظار، الى من احمل اسمه بكل افتخار

وارجو من الله ان يبارك في عمره ليرى الثمار قد حان قطافها بعد طوال انتظار

وستبقى كلماتكم اهتدي بها اليوم وفي الغد الى الابد

والدي العزيز: شعبي علاوة

الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب والحنان والثقة الى جنتي في الارض الى بسمة حياتي وسر وجودي

الى من كان دعائها سر نجاحي، الى اغلى الحبايب امي الحبيبة: شندي عقيلة

الى من بوجودهم اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها، الى اخوتي يونس سامي سمية واختي لم تلدها امي عبلة

الى زملائي وزميلاتي الذين وسعهم قلبي ولم تسعهم صفحتي ، مند حملت الحقائب الصغيرة.

الى كل من ساعدني من قريب او بعيد

الى كل من علمني حرف طيلة مسيرة دراستي

الى كل من فتح هذه المذكرة وتصفحها

الاستاذ المشرف: "بن محاد سمير"

شعبي اسيا

شكر وعرفان:

"قال ربي اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين 19" سورة النمل

"اذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم" 07 سورة ابراهيم

الحمد لله حمد الشاكرين والحمد لله في كل وقت وحين الحمد لله على كل النعم والحمد لله على حمد النعم الحمد لله حمدا يليق يرب النعم.

ثم لابد من شكر كل من ساهم في ذلك:

اتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير للأستاذ المشرف: بن محاد سمير والذي تشرفت لقبوله الاشراف على هذه المذكرة

وعلى جهوده وصبره طيلة فترة بحثي هذا

لحمد لله الذي انار لنا درب العلم والمعرفة واعاننا على اداء هذا الواجب ووفقنا الى انجاز هذا العمل.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
اهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي	
تمهيد	**09**
المبحث الأول: ماهية الشمول المالي	**10**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الشمول المالي	**10**
المطلب الثاني: اهداف واهمية الشمول المالي	**15**
المبحث الثاني: قياس الشمول المالي	**17**
المطلب الأول: ركائز الشمول المالي	**18**
المطلب الثاني: المؤشر العالمي للشمول المالي	**21**
خلاصة الفصل	**23**
الفصل الثاني واقع الشمول المالي وافاق تعزيزه في الجزائر	
تمهيد	**25**
المبحث الاول: واقع الشمول في الجزائر	**26**
المطلب الأول: واقع الشمول المالي في العالم والوطن العربي	**26**
المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر	**39**
المبحث الثاني: تحديات وافاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر	**45**
المطلب الأول: افاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر	**45**
المطلب الثاني السياسة المنتهجة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر	**47**

خلاصة الفصل	**54**
الخاتمة	**56**
قائمة المصادر والمراجع	**59**
الملخص	

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
01	معاملات مالية رقمية تم دفعها أو استلامها واستخدام هاتف محمول أو انترنت للوصول إلى حساب في مؤسسة مالية	**29**
02	ملكية حسابات كنسبة من البالغين فوق سن 15 عام	**40**
03	ملكية حسابات كنسبة من البالغين ذكورا وإناثا	**40**
04	الاقتراض من مؤسسة مالية	**41**
05	استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور	**41**
06	دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية وملكية بطاقة الائتمان المصرفي	**41**
07	الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء وادخار الأموال خلال السنة الماضية	**42**

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	ركائز الشمول المالي	20
02	ملكية حساب لدى مؤسسة مالية رسمية(السن 15 سنة فأكثر) حسب المنطقة في لعالم	28
03	استخدام هاتف محمول والمعاملات المالية الرقمية في العالم	30
04	نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابا مصرفيا رسميا والذين يفوق سنهم 15 سنة في الفترة 2014/2011	31
05	نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابا مصرفيا رسميا والذين يفوق سنهم 15 2017/2014	32
06	نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابا لدى مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية والذين يزيد سنهم عن 15 سنة	33
07	الفجوة بين الجنسين في الدول العربية مقارنة بدول العالم في سنة 2017	34
08	نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية	35
09	نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية للعام السابق للسنوات 2017/2014/2011	37
10	سلوك الاقتراض في البلدان العربية للمواطنين	37
11	نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو مستخدمي بطاقات ائتمانية ممن يزيد سنهم عن 15 سنة	38
12	النسبة المالية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر	43

مقدمة

مقدمة:

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الأخيرة، لا سيما في أعقاب الأزمة العالمية 2008، والتي فرضت على المؤسسات المالية الدولية زيادة الاهتمام به ورسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيزه لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي.

وقد قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية منها بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم، وتتماشى مع قدراتهم وتبعدهم عن التهميش المالي، والتي سينعكس أثرها الإيجابي مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء الأفراد ومن ثم على الدول ككل.

إن تعزيز درجة تعميم الخدمات المالية والمصرفية على فئات المجتمع الجزائري، لتلبية مختلف احتياجاتهم المالية وإتاحة الفرصة أمامهم للوصول الشامل إلى النظم المالية الرسمية، من شأنه أن يساعد على دمج ومشاركة مختلف فئات المجتمع واقتصاديا وتمكينهم ماليا، الا أن ذلك متوقف على مدى تطور نشاط الوساطة المصرفية وتحديد وتوضيح المحاور الرئيسية لبناء استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز درجة الشمول المالي وعلى غرار جميع الدول وضعت الجزائر استراتيجيات خاصة تضم جملة من التدابير التي تسمح بتعزيز الشمول المالي ورفع مستوياته وفقا لبيئتها المالية الخاصة رغم التطور الهائل في الخدمات المالية في الوقت الراهن، نتيجة لاستخدام تكنولوجيا الاتصال والرقمنة، إلا أننا نجد أكثر من نصف البالغين على مستوى العالم مستبعدين من هذه الخدمات، ممارسين أعمالهم خارج الدائرة المالية الرسمية، خاصة في البلدان الفقيرة من العالم.

في سياق هذا الكلام تعتبر المنطقة العربية واحدة من بين المناطق في العالم التي تعاني ضعفا، في مدى استفادة المجتمعات العربية من الخدمات التي يقدمها النظام المالي

والمصرفي بالمنطقة، باستثناء بعض البلدان العربية التي حققت مستويات مقبولة في تعميم الخدمات المالية لمجتمعاتها .في المقابل تبقى الشرائح الفقيرة للبلدان العربية الأخرى تعاني الإقصاء والتهميش المالي، وهو مصطلح عكس الشمول المالي.

1-إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟ وماهي آفاقه وسبل تعزيزه؟

2-الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات:

- ما المقصود بالشمول المالي؟ ما اهميته واهدافه؟
- ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟ وماهي التحديات التي يواجهها؟

3- الفرضيات:

من خلال ما تقدم ذكره، ومن أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية ننطلق من الفرضيات التالية:

- يلعب الشمول المالي دورا هاما في تسهيل الخدمات المالية للأفراد، ومنه رفع المستوى المعيشي وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي؛
- مستوى الشمول المالي في الجزائر أقل بكثير من مستويات الدول العربية، والعالمية.

4-أهمية الدراسة:

في ضوء تزايد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي فقد أصبح من الضرورة الاهتمام بزيادة الوعي عن الشمول المالي وأهدافه ومدى علاقته بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية، وذلك لوجود عدة تساؤلات في شأن مدى أهمية تبني البنوك المركزية مبادئ الشمول المالي كهدف أساسي لها، وقد تبين أن التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار

المالي كما يساهم في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم.

لهذا فإن الدراسات المقدمة في هذا المجال تعد تمهيدا لمجموعة من الدراسات الدقيقة اللاحقة التي يفترض أن تتعمق أكثر في حيثيات الموضوع، من أجل بناء قاعدة من المعلومات في هذا المجال.

5- أهداف الدراسة:

إضافة الى الإجابة على السؤال المطروح ضمن الإشكالية الرئيسية للدراسة، واختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة، فان هذه الدراسة تهدف الى:

- التعرف على مختلف المفاهيم المرتبطة بالشمول المالي، مؤشرات قياسه، وأهميته
- تسليط الضوء على واقع الشمول المالي وخاصة في الجزائر.

6- أسباب اختيار الموضوع:

من أهم النقاط التي تدعو لدراسة الموضوع نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص الدراسي " اقتصاد نقدي وبنكي"
- حداثة الموضوع وقلة الدراسات باللغة العربية حول دور البنوك المركزية في دعم سياسات الشمول المالي؛
- محاولة ابراز أهمية الموضوع محل الدراسة.

7- منهج الدراسة:

لمعالجة جوانب هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتوافقه مع طبيعة هذا النوع من الدراسات، من خلال وصف موضوع البحث، وشرح وتوضيح الجوانب النظرية

والمفاهيم الأساسية للشمول المالي وخلفيته التاريخية ومختلف مؤشرات قياسه ...الخ، ومن ثم تحليل مختلف الاحصائيات والبيانات المتعلقة بواقع الشمول المالي في الجزائر.

8- هيكل الدراسة:

اعتمدنا تقسيم هذه الدراسة الى مقدمة، فصلين وخاتمة وتضمنت العناصر التالية:

مقدمة: حتى يتسنى الفهم الجيد لموضوع الدراسة تم عرض مدخل عام، ثم طرحنا إشكالية الدراسة، ثم تم التطرق أيضا للأسباب اختيارنا لهذا الموضوع واهمية هذه الدراسة.

الفصل الاول: تم عرض فيه الإطار النظري الشمول المالي تحت عنوان الاطار النظري للشمول المالي. حيث تم تقسيمه لمبحثين:

مبحث اول، نتطرق فيه إلى ماهية الشمول المالي، ومبحث ثاني نتناول فيه قياس الشمول المالي.

الفصل الثاني: في هذا الفصل سنحاول التعرف إلى واقع الشمول المالي في الجزائر وافاق تعزيزه، حيث قسم لمبحثين:

مبحث اول، حول واقع الشمول المالي في الجزائر، ومبحث ثاني حول تحديات وافاق تعزيز الشمول المالي.

أخيرا اختتمنا دراستنا بخاتمة تم عرض من خلالها أهم النتائج المتوصل إليها، وكذلك المقترحات وآفاق هذه الدراسة.

9- الدراسات السابقة:

تم التطرق في هذه الدّراسة إلى مجموعة من البحوث والدراسات السابقة نذكر منها:

❖ دراسة بطاهر بختة، عقون عبد الله، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في بعض الدول " تجارب بعض البلدان العربية"**، مداخلة في الملتقى الوطني الاول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر، آلية لدعم التنمية المستدامة، يومي 27 – 28 نوفمبر 2018.

تهدف هذه الدراسة الى التعريف بالشمول المالي وعرض أهم تجارب الدول العربية في هذا الموضوع، حيث اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي لتلاؤمهما مع معطيات الدراسة، كما تم جمع المعلومات ومختلف البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وتحليليها، و توصلت هذه الدراسة إلى أن احتلال الدول العربية لمراتب متأخرة في المؤشر العالمي للشمول المالي، رجع لغياب برامج واستراتيجيات وطنية واضحة لتعزيزه، البنية التحية المالية المتخلفة، غياب التوعية والتثقيف المالي في هذه الدول.

❖ دراسة فلاق صليحة، واخرون، تحت عنوان: **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، 2019. حيث عالج الباحثون الاشكالية التالية: ماهي متطلبات تعزيز الشمول المالي باعتباره ركيزة هامة لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، وقد توصلوا إلى دول العالم العربي تحتل المرتبة الأخيرة فيما يخص مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية، بالرغم من التحسن الذي يشهده هذا المؤشر حلال سنة 2017، حيث بلغت 37 % مقارنة ب 69 % للمتوسط العالمي، كما أن هناك تفاوت فيما بين الدول فيما يخص نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي، حيث احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة 52.9 % تليها السعودية بنسبة 35.7 % ثم البحرين بنسبة 34.9 % في حين سجلت ادنى نسبة في الجزائر بنسبة% 4.7.

❖ دراسة لنبيل بهوري، تحت عنوان: **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03، حيث عالج الباحث الاشكالية التالية: ما هو دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

والاجتماعي؟ وماهي متطلبات تحقيقه في الدول العربية؟ وقد توصل الباحث إلى أن الدول العربية بذلت مجهودات معتبرة في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي المعتمد على آلية السوق وبهذا تكون قد أحدثت نقلة نوعية في البيئة المصرفية من خلال توفيرها للأطر المؤسساتية والقانونية التي تنسجم ومتطلبات اقتصاد السوق.

❖ دراسة بهناس العباس، رسول حميد، بسيسة بلعباس عز الدين، تحت عنوان: **أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الاردنية**، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2019

حيث تم في هذه الدراسة إلقاء الضوء على مفهوم الشمول المالي وشرح أهميته وأبعاده النظرية إضافة إلى دراسة وتحليل واقع الشمول المالي في العالم العربي عموما وفي دولة الأردن على الخصوص وذلك من خلال مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من طرف البنك العالمي كما تم التطرق أيضا فيهذه الدراسة إلى الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تبنتها الأردن للعمل على تحسين مستوى الشمول المالي وتعزيزه.

الفصل الأول:

الإطار النظري للشمول المالي

تمهيد:

ظهر مصطلح الشمول المالي أول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وصرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعمقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي أول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.

حيث ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب اللازمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح. ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية عمى توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة،

وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة.

ففي هذا السياق سيتم في هذا الفصل تسليط الضوء على النقاط الاساسية التالية:

المبحث الاول: مدخل للشمول المالي

المبحث الثاني: قياس الشمول المالي

المبحث الاول: مدخل للشمول المالي

يمثل الشمول المالي في الوقت الراهن اداة سياسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة وتحسين المستويات المعيشية للأفراد وأوضاعهم بصفة خاصة الامر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح حيث تم التطرق في هذا المبحث الى النشأة والتطور والمفهوم.

المطلب الاول: نشأة ومفهوم الشمول المالي

وأصبح موضوع الشمول المالي من البنود المهمة المدرجة على جدول اعمال السياسات الدولية في وقت تتوحد فيه جهود المجتمع الدولي من اجل تحقيق التنمية، فهو عملية تمكن جميع الافراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة، بأسعار معقولة، تكلفة منخفضة وطريقة مناسبة و ذلك بما يساهم في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي.

الفرع الاول: نشأة وتطور الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة بريطانية عن الخدمات المالية بجنوب شرق بريطانيا تناولت اثر اغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل اوسع لوصف محددات وصول الافراد الى الخدمات المالية المتوفرة .وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الازمة المالية العالمية عام 2008 وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف الى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، ذلك بالإضافة الى حث مزودي الخدمات المالية وتوفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في اجندة التنمية الاقتصادية والمالية واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول

جميع فئات المجتمع اليها ركيزة اساسية من اجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.[1]

في سنة 2010 تعهد اكثر من 55 بلد بتحقيق الشمول المالي وقام اكثر من 30 بلد بإطلاق او اعداد استراتيجية وطنية بهذا الشأن. وفي عام 2013 اطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية" مع تركيز اضافي على انظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المشتركة، وعملت العديد من الحكومات على اصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة.

بحيث تكون مبنية على اسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية, ويذكر ان هناك عدد من الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم, ومن اوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا, وتسعى حاليا العديد من دول العالم الثالث والمتقدمة لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي, حيث برزت اهميتها بعد انتهاء الازمة المالية العالمية.[2]

الفرع الثاني: مفهوم الشمول المالي

- عكس الشمول المالي (الإقصاء المالي) أو الاستبعاد المالي والذي يشير إلى إتاحة الخدمات والمنتجات المالية لفئات (أفراد أو مؤسسات) دون أخرى، لاعتبارات عدة قد تتعلق بمدى الانتشار الجغرافي، او مالية كارتفاع تكلفة الخدمات، او محدودية الخدمات، أو اعتبارات دينية...الخ

[1]: رفيقة صباغ، سليمة غرزي، الشمول المالي في الدول العربية واقع وافاق، جامعة الجيلالي اليابس، سيدس بلعباس، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد10، العدد02، 2020/12/30، سنة 2020، ص

[2]: سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، 2018، ص18.

- **الشمول المالي حسب البنك الدولي:** يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم المعاملات والمدفوعات والادخار والتأمينات التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة.[1]

- **المنظمة الدولية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي:** بانه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلي مجموعه واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.[2]

- **أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء:** فتعرف الشمول المالي بانه وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً و بصفة عامة الشمول المالي هو وضع يسمح لكل الأفراد والمؤسسات بالتمتع بالخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم: الادخار، طرق الدفع بما فيها تحويل الأموال، و كذا القروض التامين.[3]

- **الشمول المالي حسب صندوق النقد العربي:** يعتمد مفهوم الشمول المالي على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التامين ضد الحوادث غير المتوقعة. ويشمل العوامل أو السمات التالية:

_الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل.

---

[1]: مركز المشروعات الدولية الخاصة، سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة،غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2017 ، ص 06.

[2]:بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة المدية، المركز الجامعي تيبازة، ص93.

[3]:رفيقة بن عيشوبة، لصناعه التمويل الاسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة حاله الدول العربية، مجله الاقتصاد والتنمية البشرية .المجلد 09 .العدد 02 .جامعة البليدة، الجزائر.

_الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

_توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتامين.

_الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي.

_مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع إيلاء اهتمام اكبر لحقوق المرأة.

الشمول المالي مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والاشراف.

والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته.

الشمول المالي هو عملية إدراج مالي لضمان الحصول عمي منتجات وخدمات مالية مناسبة للفئات الضعيفة، مثل الشرائح الضعيفة في المجتمع والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة شفافة ونزيهة، بواسطة المؤسسات المؤثرة في السوق.[1]

- **كذلك من أبرز التعريفات تلك الصادرة عن مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول:**

بأنه " نفاذ كافة فئات المجتمع والميسورة منها إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم حيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وبتكاليف معقولة".[1]

[1] بهناز علي القرة داغي، (2017)، الشمول المالي: دولة قطر نموذجا، مجلة الادارة والقيادة الاسلامية –الهيئة العالمية للتسويق الاسلامي بلندن، مج 2

وفي سياق ما تقدم يمكن تعريف الشمول المالي بأنه " مجموعة إجراءات وتدابير تستهدف تمكين فئات المجتمع ومختلف منظمات الأعمال، من الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من كافة البنوك والمؤسسات المالية بكلفة معقولة ووقت أسرع، بهدف تحسين الظروف المعيشية وتلبية متطلبات ذوي الدخل المحدود من جهة ودمج الجميع ضمن النظام الرسمي من جهة أخرى" يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات تتضمن الحسابات المصرفية والمدخرات, وقروض قصيرة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتامين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليا.[2]

تكاد تجمع كل تعاريف الشمول المالي حول قدرة الافراد باختلاف مستوياتهم للوصول للخدمات المالية (الحسابات البنكية او البريدية، الادخار، الاقتراض، التامين) ذات النوعية الجيدة و ذات الاسعار المدروسة والمقدمة من طرف الهيئات المالية الرسمية.

المطلب الثاني: اهمية واهداف الشمول المالي

حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من قبل صانعي القرار في مختلف دول العالم، وتحرص اليوم السلطات النقدية والمعاهد المصرفية والبنوك في العالم على ترسيخ مبادئه في مختلف المجتمعات، كما أنه من الأهداف الرئيسية لدى العديد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية، وهذا ما تم التطرق إليه في هذا العنصر إذ تناولنا الشمول المالي من ناحية أهدافه وأهميته بالنسبة للاقتصاد.

[1]: الياس عيايشة، اثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقطعية لعينة من الدول لسنة 2017،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2019 – 2020، ص20.

[2]: اتحاد المصارف العربية، الشمول المالي حاجة عربية لحد من الفقر، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد، 436، اتحاد المصارف العربية،2017 ، ص 1

الفرع الاول: اهمية الشمول المالي

أصبح لإدماج الشمول المالي أولوية بالنسبة لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم للأسباب التالية:[1]

- تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني ل7 من أهداف التنمية المستدامة؛
- التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين للدمج المالي الرقمي؛
- تعتبر مجموعة البنك الدولي أن الشمول المالي عنصر تمكين رئيسي للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك وطرح هدفا عالميا طموحا للوصول إلى الموارد المالية بحلول عام 2020؛
- ثبت وجود علاقة وثيقة بين الاندماج المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، من الصعب تصور متانة الاستقرار بينما جزء كبير من السكان والشركات مستبعد ماليا من النظام الاقتصادي؛[2]
- يعزز الاندماج المالي التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على التنوع والجودة في منتجاتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، والدخول في قانونية بعض القنوات غير الرسمية؛[3]
- يكون الدمج اجتماعيا زيادة الاهتمام بالسكان ذوي الدخل المنخفض، مع الاهتمام خاصة بالنسبة للمراة وإمكانية الوصول للأفراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في القطاع المالي الرسمي من خلال الخدمات المالية، مما يجعلها متاحة

[1]: لبنى بوطمين، التمويل الإسلامي تجسيد لمعنى الشمول المالي، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني: تعزيز الشمول المالي في الجزائر –الية دعم التنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 5–6 ديسمبر 2018، ص06.

[2]: قيدة مروان وبوعافية رشيد، واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة المدية، المركز الجامعي تيبازة، ص 49

[3]:بنك الجزائر، الشمول المالي، الجزائر، 2000 ، ص 1

للمجموعات المهمشة في المصلحة العامة لخلق الوظائف، مما يساهم في النمو وبالتالي للحد من الفقر وتحسين توزيع الدخل والارتفاع في مستوى المعيشة.

الفرع الثاني: اهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى:

- ❖ تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة وتمكين فئة الشباب والنساء ماليا وذلك من خلال زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي؛
- ❖ تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة؛
- ❖ توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك لحماية حقوقهم.[1]
- ❖ هذا بالإضافة إلى ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على المدفوعات النقدية كوسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية إلى نظام حديث يعتمد على التسوية المصرفية والالكترونية والتي يمثل فيها التعامل النقدي نسبة صغيرة،وتأتي أهمية هذا التحول لما يترتب عن استمرار التعامل النقدي من مضار على جهود التنمية الاقتصادية المتمثلة في تشجيع نمو القطاع غير الرسمي وعدم استفادة محدودي

[1]: صالحي ليلى، المقاولة النسوية مدخل لتمكين المراة اقتصاديا وأداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني: تعزيز الشمول المالي في الجزائر – آلية دعم التنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 5-6 ديسمبر 2018، ص04.

الدخل من الخدمات المالية الحديثة وضعف الثقافة الادخارية والاستثمارية وتيسير غسيل الأموال وغيرها من الأنشطة غير المشروعة،

- ❖ لذلك فإن التحول إلى نظام المدفوعات المصرفية الالكترونية يشجع دخول الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي ويضبط نشاط المشاريع المقاولاتية ويسهل آلية دعمها ومرافقتها.[1]
- ❖ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للأفراد وخاصة الفقراء منهم؛
- ❖ تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- ❖ تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع؛
- ❖ خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.[2]

[1]:تيسير التعامل بالحسابات المصرفية، خطوة نحو الشمول المالي، مقال منشور، طيبة للاستثمارات، القاهرة، مصر، 2017، ص07.

[2]:اسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد 04، العدد02، 2021، ص694.

المبحث الثاني: قياس الشمول المالي

إيمانا من عدد المؤسسات الدولية بأهمية الشمول المالي، بدأ الاهتمام بعد الأزمة العالمية 2002 بالعمل على إيجاد معايير دولية يمكن إتباعها من طرف الدول وذلك للعمل على تعزيز الشمول المالي وهذا ما تم التطرق إليه في هذا المبحث إذ تناولنا الشمول المالي من ناحية الركائز ومؤشرات القياس.

المطلب الاول: ركائز الشمول المالي

تتمثل أهم الركائز التي يستند عليها الشمول المالي في:

1. **دعم البنية التحتية المالية:** اذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:[1]

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التامين وغيره؛
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة؛
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة؛
- الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية تزويده

[1]: حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد23،2020.

بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة؛[1]

2. **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع:** تيسير الوصول الى الفئات الهشة والمؤسسات الصغير وفي المجتمع، وتلبية متطلباتها واشراكها في النظام المالي وهنا نشير الى دور الجهات الاشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة؛

3. **التثقيف المالي:** ويكون من خلال اعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العالقة بالتثقيف المالي.[2]

الشكل01: ركائز الشمول المالي

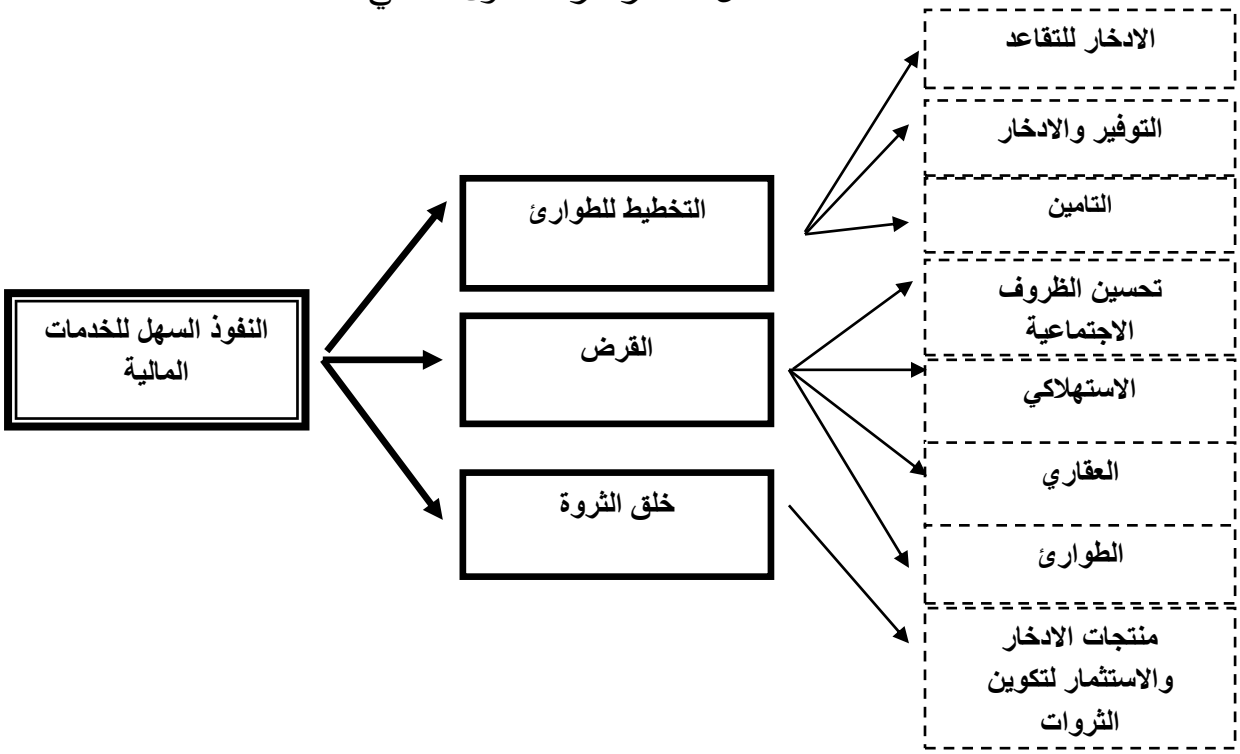

المصدر: محمد طرشي، انساعد رضوان، عبو عمر، 2019، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 1، العدد 1، ص 121.

[1]: مفتاح غزال ومراد بركات، الثقافة المالية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصاديات معاصرة، 2020/1/3، ص49.

[2]:كمال طهير، دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة البنك المركزي الاردني، مذكرة مقدمة ضمن نبل شهادة ماستر اكاديمي،جامعة ام البواقي، 2021، ص22.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، عناصر الشمول المالي، حيث يساعد الوصول السهل للخدمات المالية الافراد على الادخار ومن ثم التخطيط الجيد حالات الطوارئ سواء للأجل التقاعد او التوفير والاستفادة من الفوائد أو التامين، كما يتيح النفوذ الجيد للخدمات المالية إمكانية تحسين الظروف المعيشية للفئات المحرمة من خلال القروض التي يمن ان يتحصلوا عليها سواء لتمويل مشاريعهم او أي اشكال أخرى للقروض (عقارية، استهلاكية، ...الخ) فمن خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل و الخدمات البنكية يتمكن الافراد والمؤسسات من التغلب على مشاكل التمويل وبتالي تشجيع الاستثمار وخلق الثروة.

المطلب الثاني: المؤشر العالمي للشمول المالي

صدرت النسخة الأولى لمؤشر الشمول المالي عام 2011، وتم إصدار النسخة الثانية عام 2015تتضمن بيانات عام 2014، في حين صدرت النسخة الثالثة عام 2018، وتتضمن البيانات المتعلقة بسنة 2017، وتتضمن مؤشرات محدثة حول الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية، فضلاً عن استخدامها، كما تتضمن هذه النسخة بيانات جديدة حول استخدام التقنيات المالية (Fin tech) بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية، وتسلط النسخة الثالثة من المؤشر العالمي للشمول المالي الضوء على التطورات في التكنولوجيا الرقمية، وهو أمر مهم لتحقيق هدف البنك الدولي المتمثل في الوصول إلى الخدمات المالية الشاملة بحلول 2020.

يوفر البنك الدولي بالاعتماد على المسح الذي تقوم به مؤسسة غالوب مجموعة من المؤشرات الجزئية لقياس الشمول المالي بالموقع التالي:

http://www.worldbank.org/globalfindex

حيث تقوم مؤسسة غالوب بإعداد المسح، وتموّله مؤسسة بيل ومليندا جيتس وذلك لمدة عشر سنوات شمل المسح عينة تضم حوالي 140000 شخص تقريبا ينتمون إلى 148 دولة تغطي 97 % من المعنيين بالمسح (البالغين الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة) ذلك

باعتماد 141 لغة، حي ث قاموا بتقديم استبيان يتكون من 9 صفحات وينقسم إلى خمسة أبعاد تضم 41 مؤشر.

ووفقا لنتائج المؤشر سنة 2017 تصدرت كل من الدانمارك، فلندا، السويد، النرويج، ونيوزيلاندا الترتيب العام للمؤشر بتحقيقها نسبة 100 % من الشمول المالي.[1]

وفي سنة 2021 صدر تقرير عن مجموعة البنك الدولي بعنوان "تقرير عن حالة الشمول الاقتصادي 2021" تناول هذا التقرير بالدراسة والتحليل 219 برنامج تعزيز الشمول الاقتصادي في 75 دولة في العالم، لفائدة 92 مليون شخص، إضافة الى برامج أخرى لاتزال في مرحلة التخطيط،

وعليه يمكن القول قاعدة البيانات هذه تعد ركيزة أساسية للجهود العالمية الرامية إلى تشجيع الشمول المالي إضافة إلى الاستشهاد بها على نطاق واسع من جان ب الباحثين والعاملين في مجال التنمية، كما تُستخدم قاعدة البيانات هذه لتتبع التقدُّم نحو تحقيق هدف البنك الدولي المتعلق بالشمول المالي بحلول عام 2020 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.[2]

[1]:عيايشة، مرجع سبق ذكره، 2020/2019، ص26/25.

[2]: أشلي ديميرجوتر كونت، ليور كلابر، دورثي سينجر، سنية أنصار، جيك هيس، 2017 ، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي: http://www.worldbank.org/globalfindex

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الشمول المالي من خلال تقديم تعريف له وتبيان أهميته في زيادة المعلومات عن التعاملات المالية بما يسمح بتقليل عجز الموازنة و يساهم في دمج الفقراء إلى السوق وابراز مختلف أهدافه وايضاح مؤشرات قياسه التي يبني من خلالها مؤشر عالمي عام للشمول المالي.

كما الأهمية التي اكتسبها الشمول المالي خلال السنوات الأخيرة، جعلت منه هدفا استراتيجيا تسعى جل البنوك المركزية في العالم لتحقيقه، لما له من تأثيرات بالغة الأهمية على التنمية المستدامة حيث أ ن تعميم الخدمات المالية والبنكية على كافة شرائح المجتمع يجعلها أكثر إتاحة واستدامة وبتكلفة أقل، وهو ما يؤدي إلى تسهيل التوزيع الكفؤ للموارد المالية والتقليل من تكلفة راس المال ويحسن من إدارة التمويل، ويساعد على تقليل نمو التمويل غير الرسمي، وذلك ما يجعل من القطاع المالي والبنكي أكثر شمولا ويعزز مستوى الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد،

الفصل الثاني:

واقع الشمول المالي وافاق تعزيزه

تمهيد:

اعتمدت العديد من الحكومات سياسات لتوسيع نطاق الشمول المالي، ولقد بدأت هذه الجهود في ان تؤتى ثمارها، حيث اظهرت بيانات البنك الدولي ان نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات نحو 69 % على مستوى العالم في 2017، وهذا يعني ان 515 مليون بالغ تمكنوا من الاستفادة من الادوات المالية.

ويمكن أن تساعد الخدمات المالية في دفع عجلة التنمية من خلال تسهيل وتحفيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة وأنشطة الأعمال. كما أنها تسهل إدارة الأزمات المالية الطارئة.

ويفتقر العديد حول العالم إلى الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية. وبدلا من ذلك يعتمدون على الاموال النقدية التي يمكن أن تكون غير آمنة وصعبة في إدارتها.

ولهذا فان تعزيز الشمول، أي إتاحة الحصول على الخدمات المالية الرسمية واستخدامها يعد من الأولويات الرئيسية، كما هدفت هذه الدراسة الى تحليل واقع الشمول المالي في العالم والوطن العربي.

من خلال المؤشرات الدالة على تحققه مع ابراز بعض تجارب الدول التي قامت به وشجعت على تبنيه اضافة الى تبيان اهم الجهود والخطوات المتخذة لتحقيق انتشاره وتوسعه، الا انه برغم هذه الجهود المبذولة مازالت الدول العربية لم تواكب المستوى الذي تشهده باقي دول العالم من ناحية الشمول المالي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الاول: واقع الشمول المالي في الجزائر.

المبحث الثاني: تحديات وافاق تعزيز الشمول المالي.

المبحث الاول: واقع الشمول المالي في الجزائر

نظرا لأهمية الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقي اهتماما بليغا مت مختلف الدول حيث يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر، لكن قبل ان نتطرق للشمول المالي في الجزائر نتكلم عن واقع الشمول المالي على مستوى بلدان العالم والوطن العربي.

المطلب الاول: واقع الشمول المالي في العالم والوطن العربي

حسب صندوق النقد العربي أن الدول العربية باستثناء دول الخليج هي الأكثر حرمانا من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، حيث عرفت تأخر كبيرا في مجال أنظمتها المصرفية، إلا أن هناك دول عربية مثل الجزائر، نتطرق الى الشمول المالي في دول العالم اولا ثم دول الوطن العربي.

الفرع الاول: واقع الشمول المالي في العالم

حسب دراسة للبنك الدولي 2017 تبين فيها ان نصف البالغين في أنحاء العالم، أو نحو 2.5 مليار نسمة، على خدمات مالية رسمية، و75 في المائة من الفقراء لا يتعاملون مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف، وبُعد المسافات، والمتطلبات المرهقة في غالب الأحيان لفتح حساب مالي. ولا يدخر سوى نحو 25 في المائة من البالغين في العالم الذين يكسبون أقل من دولارين للفرد في اليوم أموالهم في مؤسسات مالية رسمية.[1] اذ يرتبط عدم التعامل مع البنوك بالتفاوت في مستويات الدخل فاحتمال أن يكون لأغنى 20 في المائة من البالغين في البلدان النامية حساباتٌ بنكية رسمية يزيد بأكثر من الضعفين عن أفقر 20 في المائة.

ومع أن الفقراء لا تتاح لهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية بالقدر نفسه الذي يتاح للأشخاص الأكثر ثراءا فإن حاجتهم إلى الخدمات المالية قد تكون أكبر. وتظهر البحوث أن الحصول على منتجات الادخار، ولاسيما حسابات الادخار "التعاقدية" التي لا يحق فيها

[1] البنك الدولي، البنك الدولي في عرض عام للشمول المالي، البنك الدولي، 2017.

للعملاء السحب من أموالهم حتى يصلون إلى هدف حددوه هم بأنفسهم، قد تكون له منافع ملموسة غير مجرد زيادة مدخرات العملاء، فقد تساعد أيضا على تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية، وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الإنتاجية والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية.

حسب مؤشر تعميم الخدمات المالية لسنة 2014، الصادر عن البنك الدولي، فاق المتوسط العالمي للشمول المالي (60%)، اذ نشير الى ان اعلى معدلات الشمول موجودة على مستوى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(94%)، تليها دول مجلس التعاون الخليجي(74%)، ثم بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي(البلدان الناشئة فقط) في المقابل ادنى المستويات كانت في المنطقة العربية باستثناء دول الخليج (21%) وهي اقل من المعدلات المسجلة بالنسبة لبلدان المنخفضة الدخل(22%). والمخطط الموالي يوضح اهم هذه البيانات حسب مناطق الجغرافيا لبلدان العالم.

الشكل02: ملكية حساب لدى مؤسسة مالية رسمية (السن 15 سنة فأكثر) حسب المنطقة في العالم

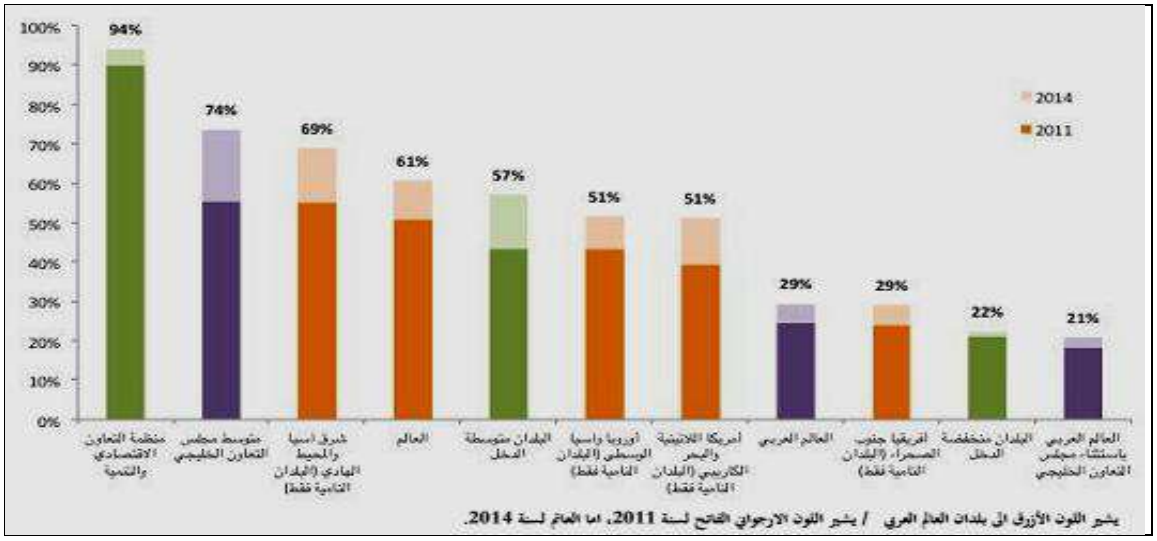

Scours: Arab Monetary Fund,CGAP,Financial Inclusion Measurement in the Arab World,WORKING PAPER, CGAP, January 2017, p02

الجدول01: معاملات مالية رقمية تم دفعها او استلامها واستخدام هاتف محمول او انترنت للوصول الى حسابات في مؤسسة مالية

	استخدام هاتف محمول أو انترنت للوصول إلى حساب في مؤسسة مالية في السنة الماضية	معاملات مالية رقمية تم دفعها او استلامها السنة الماضية
الوطن العربي	5%	26%
جنوب شرق آسيا	32%	62%
أوربا ووسط آسيا	36%	78%
منطقة الأورو	45%	92%
أمريكا الجنوبية والكاريبي	10%	46%
أمريكا الشمالية	68%	92%
افريقيا جنوب الصحراء	24%	24%
جنوب آسيا	10%	21%
العالم	23%	52%

المصدر: من اعداد الباحثتين واعتمادا على الشمول المالي حسب المناطق

يمثل الجدول اعلاه النسب المئوية لمعاملات مالية رقمية تم دفعها او استلامها السنة الماضية واستخدام هاتف محمول او انترنت للوصول الى حساب في مؤسسة مالية في السنة الماضية، تشير المعطيات الى ان مؤشر معاملات مالية تم دفعها او استلامها % 92 في منطقة الاورو وامريكا الشمالية، فيم كان 78% في أوربا ووسط اسيا، بينما 62% في جنوب شرق اسيا، و 52% في العالم، حيث بلغ 26% في الوطن العربي و 24% في افريقيا جنوب الصحراء، و 21% في جنوب اسيا في السنة الماضية.

اما بالنسبة الى النسب المئوية لاستخدام هاتف محمول او انترنت وصل الى 68% في امريكا الشمالية و 45% في منطقة الاورو و36% في اوروبا ووسط اسيا بينما 32% جنوب شرق اسيا و24% في افريقيا جنوب الصحراء بينما 23% في العالم و10% في جنوب اسيا بينما 5% في الوطن العربي.

الشكل 03: استخدام هاتف محمول والمعاملات المالية الرقمية في العالم

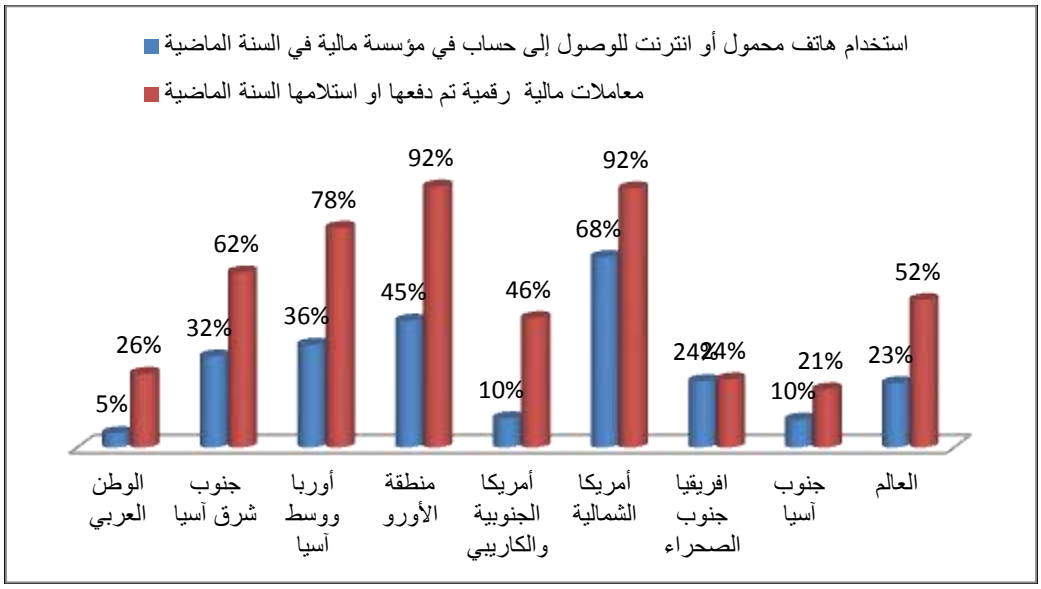

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على الشمول المالي حسب المناطق في العالم

حيث نلاحظ ان المعاملات المالية الرقمية التي تم دفعها او استلامها بلغت ذروتها الاعلى في امريكا الشمالية ومنطقة الاورو ب92 % تليها اوروبا ووسط اسيا بلغت 78 اما جنوب شرق اسيا بلغت 62 بعدها العالم ب 52 وامريكا الجنوبية ب46 تصل للوطن العربي ب 26 تليها افريقيا وجنوب اسيا ب 24 و 21 على التوالي.

اما بالنسبة الى استخدام الهاتف المحمول للوصول الى حساب في مؤسسة مالية بلغ حده الاعلى في امريكا الشمالية ثم منطقة الاورو ل 45 تليه اوروبا ووسط اسيا ب 36 و جنوب شرق اسيا 32 اما العالم وافريقيا وجنوب الصحراء بلغت 23 و24 على التوالي ثم جنوب اسيا وامريكا الجنوبية ب 10 والحد الادنى في الوطن العربي.

الفرع الثاني: واقع الشمول المالي في الوطن العربي

يشير تحليل البيانات المتاحة من المؤشر العالمي لتعميم الخدمات الدالية في تقرير مشترك للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وصندوق النقد العربي إلى طلب كبير غير مليء على الخدمات المالية، ويظهر التحليل أن 70 % من البالغين في العالم العربي (أي حوالي 168 مليون شخص) يفتقرون إلى إمكانية فتح حساب أساسي ويقارب هذا الرقم 80 %

في البلدان النامية في المنطقة، كما أن كثيراً ممن لا يملكون حسابات مصرفية مواطنون ناشطون اقتصادياً، وتشير هذه الأرقام مجتمعة إلى أن مقدمي الخدمات المالية أمامهم فرصة لتلبية طلب هائل في أنحاء العالم العربي، بما في ذلك في البلدان ذات الأسواق الدالية الأكثر نشاطاً نسبيا.

وبصرف النظر عن الطريقة التي تنظر بها إلى هذا الواقع، سواء بإجراء مسح عن المواطنينٌ العاديين أو عن طريق جمع البيانات من مقدمي الخدمات الدالية، فالاستنتاج واحد، وهو أن العالم العربي متأخر عن المناطق الأخرى في العالم من حيث إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية.[1]

أ: مؤشر ملكية حساب مصرفي رسمي

الشكل 04: نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابا مصرفيا رسميا والذين يفوق سنهم 15 سنة في الفترة 2011/2014

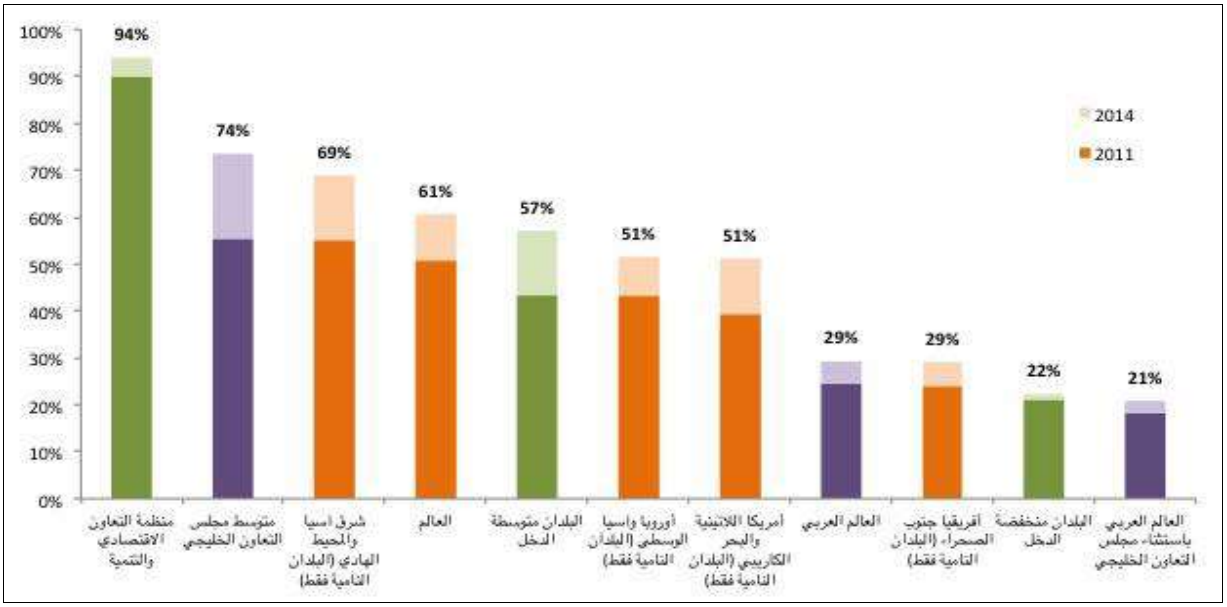

المصدر: شحادة نادين، 2018، الشمول المالي في العالم العربي

[1] : chehade nadine, (2017), to the future and back :financial inclusion in the arab word , http://www.cgap.org/blog/future and-back-financial-inclusion-arab-word,Consulté le 31/08/2020.

بالرغم من أن فئة الشباب تشكل نسبة عالية في المجتمعات العربية، إلا أنها تواجه عوائق رئيسة تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية ويعود ذلك أساسا إلى عدم تمتعهم بالاستقلالية الدالية قبل 25 سنة الأمر الذي يفسر تدني نسبة الشمول المالي في معظم الاقتصاديات العربية باستثناء دول الخليج.[1]

ضف إلى ذلك السبب الأكثر شيوعا، وهو أن الفئة التي ليس لديها حساب مصرفي رسمي لا تمتلك أموالا تستدعي فتح حساب، أو يرجع ذلك إلى انعدام الثقة في النظام المصرفي.[2] وكذا لاعتبارات دينية (تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية)

الشكل 05: نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابا مصرفيا رسميا والذين يفوق سنهم 15 سنة في الفترة 2017/2014

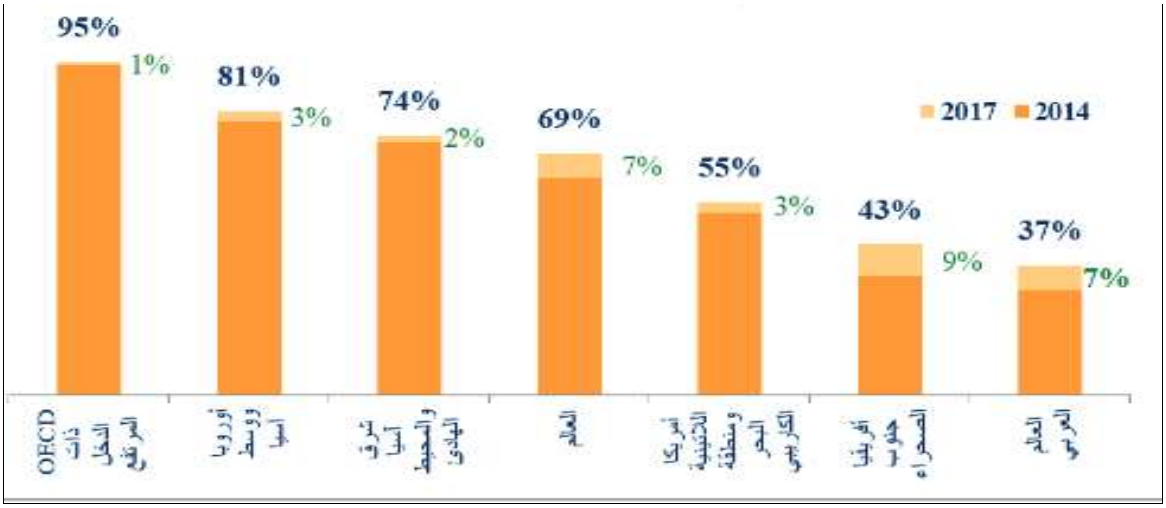

المصدر: نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد02، العدد02، ديسمبر 2021.

ارتفعت نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين يملكون حسابا مصرفيا لدى مؤسسة مالية رسمية من 29% في سنة 2014 إلى 37% في سنة 2017 أي بزيادة قدرها 8 درجات مئوية، بفضل جهود الدول العربية في سبيل تعزيز الشمول المالي، لكن هذه النسبة تبقى

[1]: غربي عبد الحليم عمار، 2019، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية، مجلة بيت المشورة، العدد 10،ص 46.

[2]: أحمد محمود محمد النقيرة ،أحمد محمد عبد الحي ، (2019) ، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، . المجلد 94 ، العدد 20، ص 994

ضعيفة مقارنة بالنسبة المحققة في دول العالم والتي بلغت 69 % أي بفارق 32 مئوية وهي حسب الشكل في المرتبة الأخيرة حسب هذا المؤشر.

الشكل 06: نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابا لدى مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية والذين يزيد سنهم عن 15 سنة

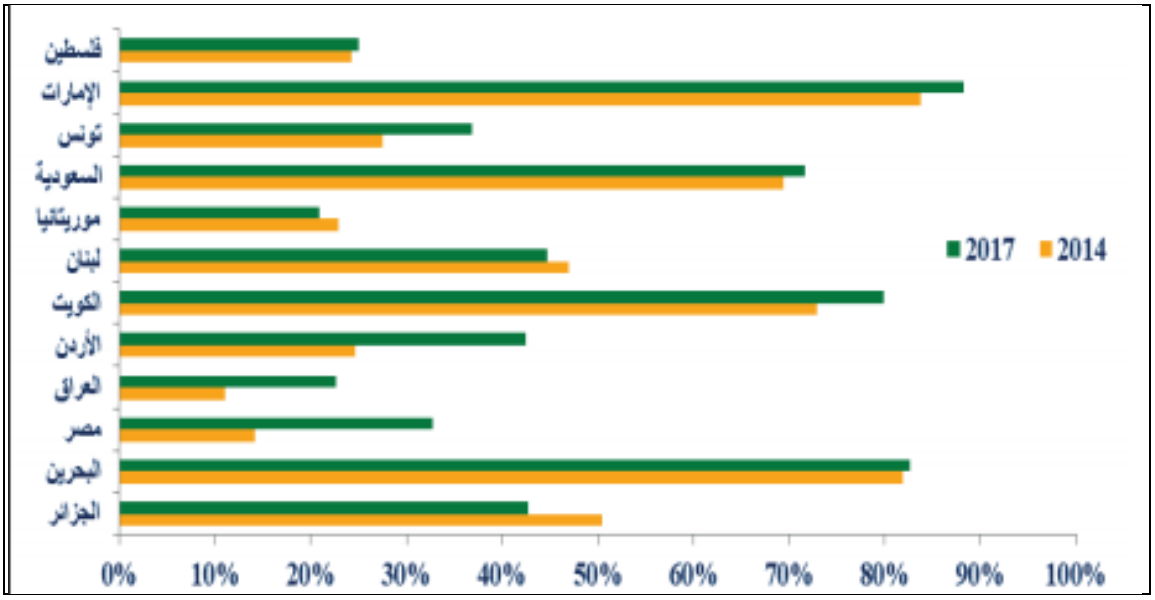

المصدر: نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد02، العدد02، ديسمبر 2021

أما فيما يخص الترتيب حسب الدول يتضح من خلال الشكل تفوق بلدان الخليج في هذا المؤشر حيث تحتل الإمارات المرتبة الأولى من حيث ملكية البالغين أكثر من 15 سنة لحساب مصرفي رسمي بنسبة 87 % في 2017 مقابل 83 % في 2014 ، تليها والبحرين والكويت ب 83 % و 80 % على التوالي، وتأتي الجزائر في المرتبة المتوسطة بتراجع هذه النسبة من 50 % في 2014 إلى 43 % في 2017 وتاتي موريتانيا في المرتبة الاخيرة.

الشكل 07: الفجوة بين الجنسين في الدول العربية مقارنة بدول العالم في سنة 2017

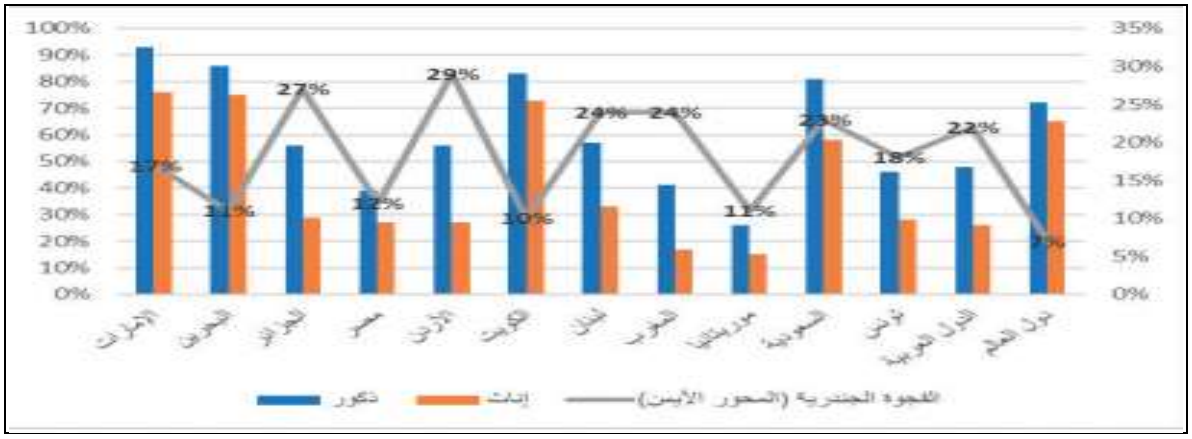

المصدر: نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد02، العدد02، ديسمبر 2021

يتبين من خلال الشكل أن نسبة الذكور الذين يمتلكون حسابا مصرفيا رسميا يفوق نسبة الإناث في الدول العربية ب 22 % في 2017 علما أنها بلغت 16 % و 15 % في 2011 و 2014 على التوالي، مقابل 7 % فقط في دول العالم، حيث سجلت الأردن أكبر فجوة تليها الجزائر ب 27 % والتي سجلت نسبة 26 % و 21 % في 2011 و 2014 على التوالي لصالح الذكور، وتأتي موريتانيا والبحرين في المرتبة الاخيرة بأقل نسبة تمثلت في 11 % لصالح الذكور.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافاً كبيرا داخل كل دولة بنٌ مواطنيها في تدلك الحسابات المالية، توضحه فجوات خمسة: فجوة بنٌ الذكور والإناث، وفجوة بين الأعلى والأقل دخلاً، وفجوة بنٌ سكان الحضر واهل المناطق الريفية، وفجوة بنٌ أصحاب الأعمار المختلفة، وفجوة بين مستويات التعليم المختلفة.

هذا يعني أن فرص المرأة العربية في امتلاك حساب مصرفي تقل عن الرجل بمقدار 22 نقطة مئوية، وهذا أسوأ من الوضع في الدول النامية حيث تبلغ فجوة الفرص 9 نقاط مئوية لصالح الرجل، كما أن هناك فجوة أخرى تتمثل في الدخول، فالأفقر دخلاً في الدول النامية تقل فرصة عن الأعلى دخلاً بمقدار 13 نقطة مئوية في المتوسط في تدلك حساب مصرفي.

وتُظهر المؤشرات تراجعاً في فرص الشمول المالي بمقدار 13 نقطة مئوية أخرى للشرائح التي تقل أعمارها عن 25 عاماً، مقارنةً بالأكبر عمراً، وهناك فجوة أخرى تتعلق بمستوى التعليم، فملكية حساب مصرفي لدن تحصلوا على تعليم ابتدائي فقط لا تتجاوز 56% وتصل إلى 76% لذوي التعليم الثانوي، وتتجاوز 92% لأصحاب المؤهلات العالية.

ووفقاً لتبعات هذه الفجوات الخمسة، فإن امرأة عربية، من أهل الريف، منخفضة الدخل، عمرها يقل عن 25 عاماً، لم تتلقى قدراً جيداً من التعليم، سيكون احتمال امتلاكها حساباً مالياً ضعيفاً للغاية، ولن تستفيد وصاحباتها تلقائياً من برامج التمويل الرسمي، إلا إذا تبنى القائمون على القطاع المالي وتكنولوجيا المعلومات والهواتف الجوالة سبيلاً آخر تدعمه سياسات التنمية المستدامة الشاملة للكافة، وليس مجرد إجراءات متناثرة للشمول المالي.[1]

ب: مؤشر الادخار في الدول العربية

الشكل 08: نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية

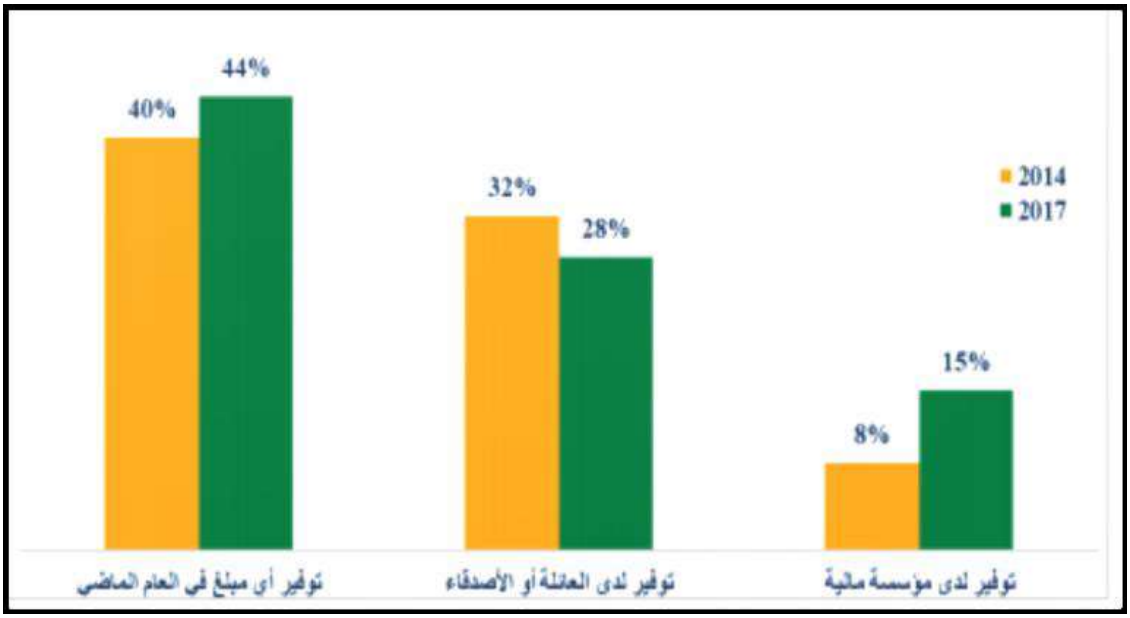

المصدر: نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد02، العدد02، ديسمبر 2021

[1]:نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد02، العدد02، ديسمبر 2021.

ارتفعت نسبة المدخرين لدى المؤسسات الدالية الرسمية في الدول العربية من 8 % في 2014 إلى15 في 2017 وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة المدخرين في العالم والتي بلغت 27 % في المتوسط، مع تفوق دول الخليج مقارنة بباقي الدول العربية، حيث احتلتدولة البحرين المرتبة الأولى ب 43 % تلتها الإمارات ثم الكويت في سنة 2017 ، وهو نفس الترتيب لسنة 2014 ،وكان المغرب في المرتبة الأخيرة في السنتين ب 3 %،علما أن في 2011 كانت الكويت في المرتبة الأولى تلتها الإمارات وكانت مصر في المرتبة الأخيرة.

وفيما يخص الجزائر فهي في المرتبة المتوسطة ب 24 % في 2014 تنخفض إلى 22 % في 2017 ،وهي نسبة أحسن من تلك المسجلة في 2011التي لم تتعد 4 % ، ويعود تدني هذه النسبة في الجزائر إلى عدة عوامل منها: ضعف معدلات الفائدة (بين % 1.25 و 3.5%)، ارتفاع معدل التضخم (التخوف من تاكل قيمة العملة مستقبلا)، غياب عامل الثقة في النظام المصرفي.[1] (سلامي وتفات 2017، صفحة231)، ضعف الكثافة المصرفية (1604 وكالة لنحو 41 مليون فرد اي بمعدل وكالة لكل 24000 شخص في سنة 2017 اي 0.4% هي وبنسبة متدنية، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وتدهور القدرة الشرائية.

[1]: أحمد سلامي، عبد الحق بن تفات، (2017)، استقطاب الودائع المصرفية لدى الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة التنمية الاقتصادية، (العدد 04)، ص 231.

الشكل 09: نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية خلال العام السابق للسنوات 2011/2014 /2017.

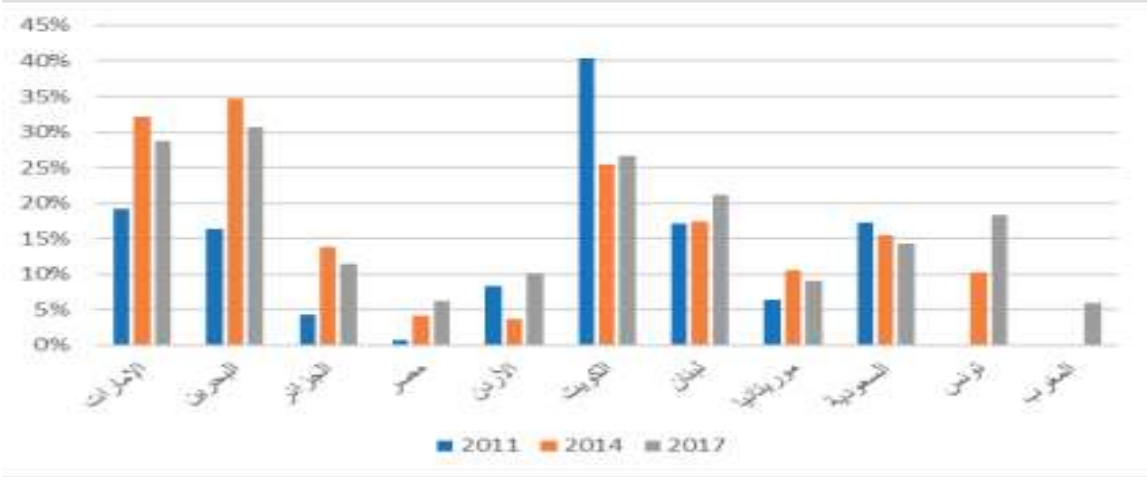

المصدر : نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد02، العدد02، ديسمبر 2021

ج: مؤشر الاقتراض في الدول العربية

الشكل 10: سلوك الاقتراض في البلدان العربية للمواطنين

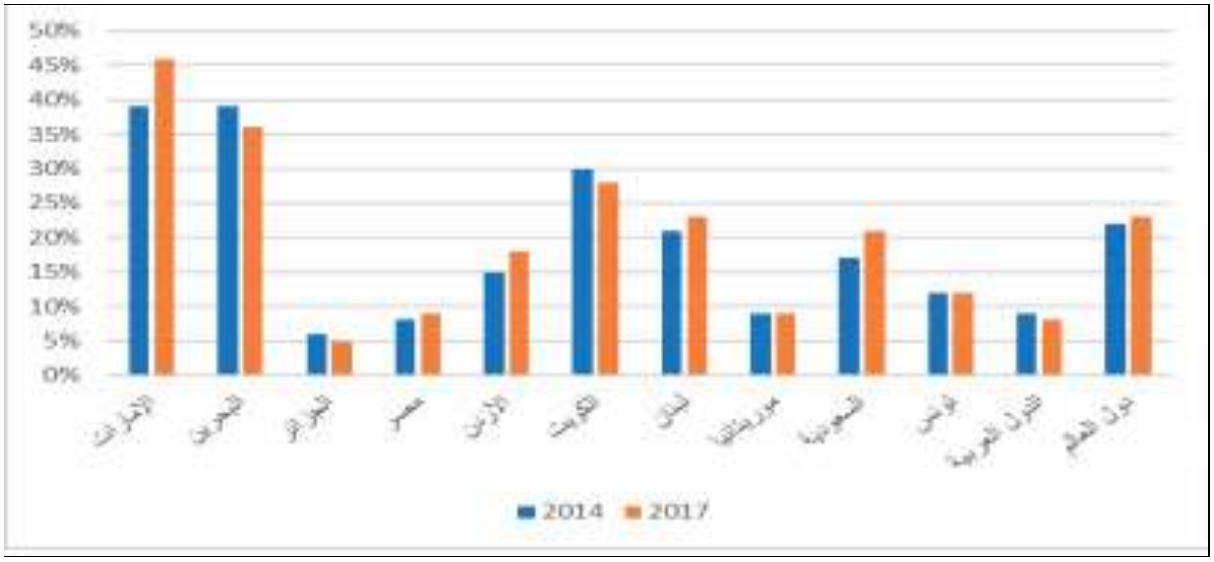

المصدر: نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد02، العدد02، ديسمبر 2021

الشكل 11: نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو مستخدمي بطاقات ائتمانية ممن يزيد سنهم عن 15 سنة.

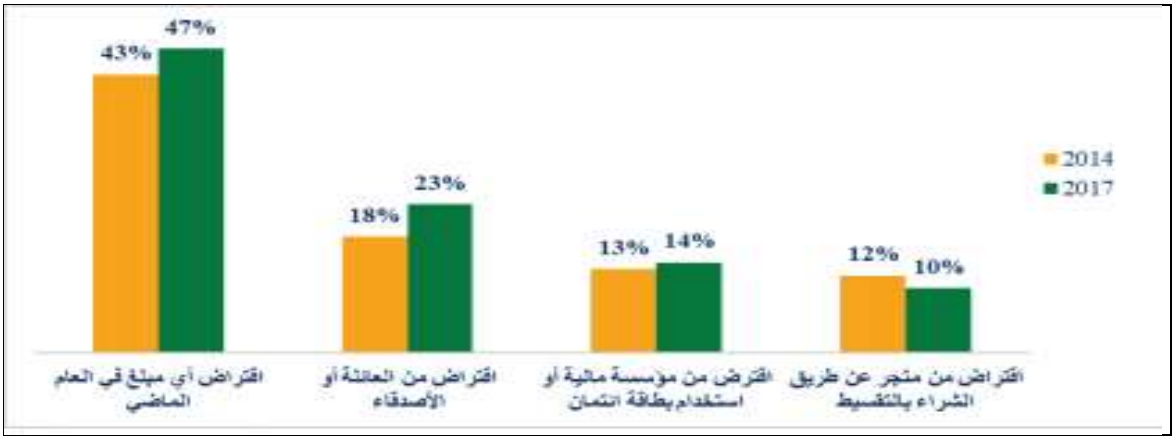

المصدر: نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد02، العدد02، ديسمبر 2021

لازالت نسبة الإقتراض في البلدان العربية دون المستوى على الرغم من التحسن الطفيف المقدر بزيادة قدرها 4 % في 2017 مقارنة ب 2014 (من 43 % إلى 47 %) 30% فقط من هذه النسبة تمثل الاقتراض من مؤسسة مالية أو باستخدام بطاقة ائتمان، مما يدل على أن الأفراد يفضلون الاقتراض خارج القنوات الرسمية، وعلى صعيد الدول تبقى دول الخليج متفوقة أيضا مقارنة بباقي الدول العربية فقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى تلتها البحرين ثم الكويت.

أما الجزائر فقد سجلت أدنى نسبة للاقتراض، وذلك راجع إلى الارتفاع المتزايد لمعدلات الفائدة، حيث صرح الخبير المالي فرحات علي أن البنك المركزي لم يتخذ الإجراءات اللازمة لوقف تعدي البنوك على الخطوط المرسومة لمعدلات الفائدة حيث لا يعقل حسبه أن تصل تكاليف الإقراض إلى 11% في حين لا تتجاوز نسبة الفائدة على الودائع 3%.[1] (كحال، 2017).

[1]: كحال حمزة، البنوك الجزائرية تحجم عن الصيرفة الإسلامية ، 2017، الموقع : www.alaraby.co.uk

د: مؤشر التمويل المصغر في الدول العربية

لا يختلف الأمر بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عن الأفراد في الوصول أو النفاذ للتمويل والخدمات المالية في الاقتصاديات العربية حيث تظهر الإحصائيات أن الجزء الأكبر من هذه المشروعات لا يتوافر لذا إمكانية الحصول على التمويل والخدمات الدالية والمصرفية الأخرى.[1] (غربي، فجوة الشمول المالي المصرفي في اقتصاديات العربية، 2019، صفحة 52).

ارتفعت نسبة مستعملي الهاتف الجوال لدفع الفواتير والتحويلات في الدول العربية من 5 % في2014 إلى 8% في 2017، وبتحسن قدره 4 % بالنسبة لاستعمال الحسابات المصرفية الرسمية وبالمقابل انخفضت نسبة الدفع نقدا ب 7 % وهذا مؤشر على فعالية الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي اتجهت الدول العربية في السنوات الأخيرة إلى تبني استراتيجيات التحول الرقمي وفق رؤى شاملة

تتضمن من بين مستهدفاتها إتاحة الخدمات الدالية إلكترونيا وتقديم الخدمات الحكومية عبر منظومة الدفع الرقمي وتشجيع دور شركات التقنيات الدالية لكن بالرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات الإشرافية لتحفيز نشاط هذه الشركات إلا أنها تواجه العديد من التحديات من بينها الحاجة إلى تطوير البيئة التشريعية وانخفاض مستويات التثقيف المالي والمخاطر التي تهدد الفضاء الالكتروني علاوة على استمرار الاعتماد المتزايد على النقد في الكثير من البلدان العربية.[2] (مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية،2020، الصفحات 07_08).

[1]: غربي عبد الحليم عمار، 2019، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية، مجلة بيت المشورة، (العدد 10)، ص 52.

[2]:مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، 2020، الصفحات 08/07.

المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر

على الرغم من الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عاميّ 2011 و 2017 نجد تبايناً كبيرا بين الدول، الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي تتمركز ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع.

وفيما يخص النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر لسنوات فهي تظهر في الجدول والشكل المواليين:2017،2011، 2014

الجدول 02: ملكية حسابات كنسبة من البالغين فوق سن ال 15 عاما

السنة	2011	2014	2017
	33	50.5	**42.8**

المصدر: البنك الدولي، البنك الدولي في عرض عام للشمول المالي، 2017.

يمثل الجدول أعلاه النسب المئوية لملكية حسابات من البالغين فوق 15 عام(2017،2014،2011)، كما تشير المعطيات إلي أن المؤشر بلغ في 2011 33 وفي 2014 50.5 اما في 2017 بلغ 42.8%.

_تذبذب معدل الشمول المالي خلال السنوات الثلاثة، حيث سجل ارتفاعا محسوسا من 33 سنة 2011 الى 50.5 سنة 2014، وسرعان ما تراجع الى 42.8 سنة 2017.

الجدول03: ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن ال 15 عاما: ذكورا وإناثا

الفئة	ذكور			اناث		
السنة	2011	2014	2017	2011	2014	2017
النسبة	46.4	60.9	56.3	17.4	15.5	26.6

المصدر: البنك الدولي، البنك الدولي في عرض عام للشمول المالي، 2017

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان في عام 2011 بلغت نسبة ملكية الحسابات بالنسبة للذكور 46.4 وفي سنة 2014 بلغت 60.9 اما بالنسبة ل2017 بلغت 56.3، اما بالنسبة لفئة الاناث بلغت نسبة ملكية الحسابات في سنة 2011 نسبة 17.4 اما سنة 2014 بلغت 15.5 وفي سنة 2017 بلغت 26.6.

الجدول04: الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية

السنة	2011	2014	2017
النسبة	**1%**	**2%**	**3%**

المصدر: من اعداد الباحثتين

يمثل الجدول النسب المئوية لمؤشر الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية حيث نلاحظ ان نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية في سنة 2011 بلغت 1 اما في 2014 بلغت 2 بينما لا تزال نسبة الاقتراض في مؤسسة المالية في الجزائر منخفضة جدا حيث لم تتعد 3 في 2017.

الجدول05: استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الاجور

السنة	**2011**	**2014**	**2017**
النسبة	-	16	8

المصدر: من اعداد الباحثتين

من خلال الجدول نلاحظ ان استخدام حساب مؤسسة مالية الرسمي لتلقي الأجور هو في مستوى عالي قدر ب 16 % سنة 2014 مقارنة بسنة 2017 ، أين تراجع إلى 8.

الجدول06: دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية وملكية بطاقة الائتمان المصرفي.

السنة	2011	2014	2017
دفع الفواتير باستخدام مؤسسة مالية رسمية	_	_	8
ملكية بطاقة الائتمان المصرفي	1	6	3

المصدر: من اعداد الباحثتين

من خلال الجدول اعلاه، كما أن هناك تطور شديد في دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمي ملكية بطاقة الائتمان، حيث تم دفع 8 % فواتيرهم عن طريق المؤسسات المالية، في حين سجلت نسبة امتلاك بطاقة ائتمان سنة 2017، ما يقارب 3 وهي لم تطور كثيرا حيث كانت شبه منعدمة 1 % سنة 2011.

الجدول07: الاقتراض من العائلة او الاصدقاء وادخار الاموال خلال السنة الماضية

السنة	2011	2014	2017
الاقتراض من العائلة او الاصدقاء	25	13	9
ادخار الاموال خلال السنة الماضية	_	45	39
استقبال المدفوعات المالية في حساب المؤسسة المالية	_	89	66

المصدر: من اعداد الباحثتين

نلاحظ ان الاقتراض من العائلة او الاصدقاء اكبر نسبة في 2011 حيث بلغت 25 اما في 2014 بلغت 13 حيث انخفضت في 2017 الى 9.

اما بالنسبة لادخار الاموال خلال السنة الماضية انحفضت من 45 سنة 2014 الى 39 سنة 2017. حيث انخفضت استقبال المدفوعات المالية في حساب المؤسسة المالية من 89 سنة 2014 الى 66 سنة 2017.

الشكل12 : النسبة المالية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر

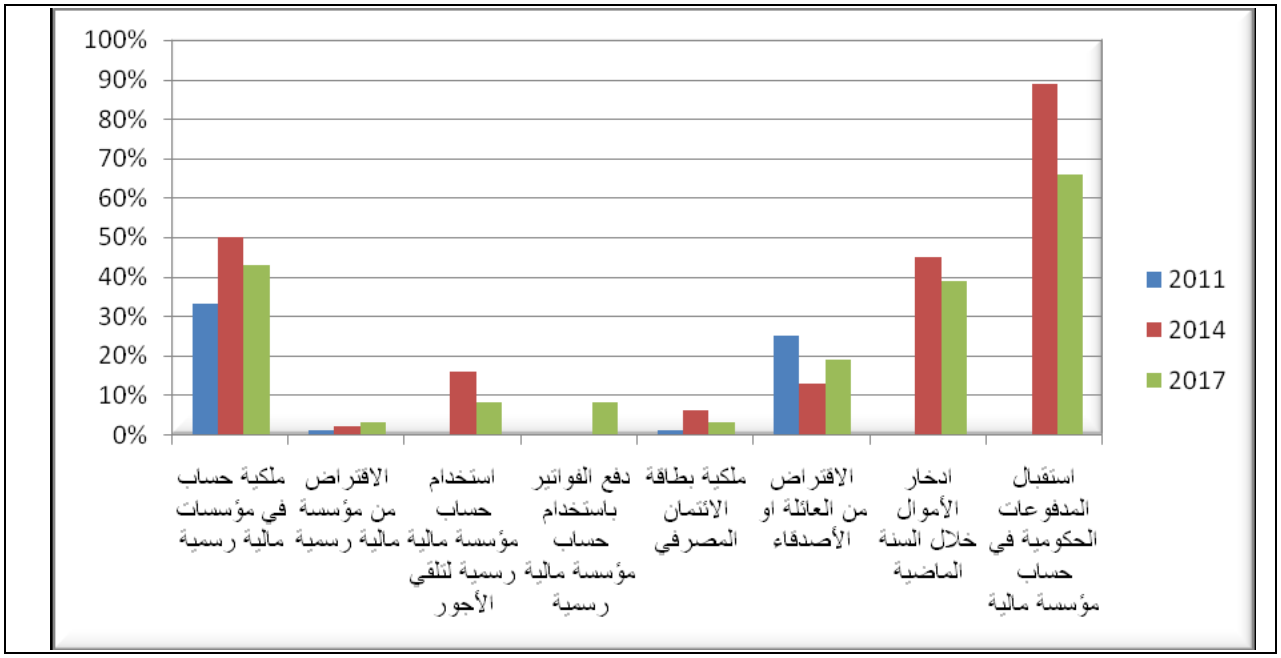

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجداول

حيث أشار البنك المركزي الدولي أن الشمول المالي لعام 2017 عرف زيادة نسبية ممن يملكون حسابات من مؤسسات مالية رسمية من الذكور على نسبتهم من النساء في الجزائر، حيث بلغت 56 % بالنسبة لمذكور، في مقابل 29 % بالنسبة للإناث من البالغين كما يشير أيضا إلي زيادة نسبة المقترضين الذكور عمي نسبة المقترضين النساء، حيث بلغت 4 % لمذكور مقابل 2 % للإناث، أي أن هناك فجوة واسعة بين الإناث والذكور بلغت 7 % عالميا في ملكية الحساب المصرفية و 7 % في الاقتراض من المؤسسات الرسمية بسبب صعوبة وصول النساء إلي القنوات المالية الرسمية أكثر من الرجال، مما يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع على التمويل الشامل في الحصول عمي الائتمان بصفة متساوية بين فئات المجتمع.

كما تعود أسباب الملكية أو عدم الملكية في الحسابات المالية في المؤسسات الرسمية في الجزائر إلي عدم امتلاك الأموال أو مصدرها، بالإضافة إلي امتلاك احد الأفراد لحساب في مؤسسة مالية بودائع 21 % ، كذلك عدم الثقة في المؤسسات المالية بنسبة 15.[1]

[1]:بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة مليكة، واقع الشكول المالي وتحدياته مجلة اقتصاد المال الاعمال، المجلد04، العدد02، 2020، ص151.

المبحث الثاني: تحديات وافاق تعزيز الشمول المالي

مع أن عدة بلدان سارعت إلى توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك فإنه في بعض الحالات مازالت ملايين من تلك الحسابات خاملة وما يبعث على القلق بدرجة أكبر، أنه في غياب منافسة سليمة ولوائح تنظيمية فعالة، يتم تقديم الائتمان في أغلب الأحيان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه وأن تعزيز الائتمان دون مراعاة للتكلفة يؤدي في الواقع إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي.

المطلب الاول: افاق تعزيز الشمول المالي

يعد القطاع المصرفي المالي من اكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بمظاهر العولمة وبالأخص في مجال الشمول المالي، الذي له علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي،أين كانت لو انعكاسات سلبية خلال ظهور المالية العالمية 2008. واتضحت أثاره على الدول النامية ومن بينها الجزائر، و من بين هده الاثار يمكن ذكر[1]:

- ✓ إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر؛
- ✓ ارتفاع في فاتورة الواردات يرجع إلي زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية التي كانت من مظاهرها ارتفاع في أسعار المواد الزراعية ب 4.1 % ..الخ؛
- ✓ تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار وكذا انخفاض مدا خيل الصادرات فان الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي إلي استنزاف الموارد سيما على التوازنات المالية وعمي السياسة المالية المنتهجة؛
- ✓ معدل النمو في 2009 قدر ب 2.2 %، وهو مستوي غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ البرامج المسطرة، لهذا واجهت المشاريع الجزائرية عدة صعوبات.

---

[1] الصغير ميسم، 2012، الشمولية المالية واثرها على اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية،ص 505.

رغم بعض الصعوبات التي تم ذكرها إلي أن الاقتصاد الجزائري لم يتأثر بطريقة مباشرة بل بطريقة غير مباشرة مما وجب اتخاذ قرارات والتي تعتبر احد إفرازات الشمول المالي نذكر منها:

- مصادر إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد عمي القطاع الفلاحي والسياحي والخدمات؛
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛
- ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة؛
- ضرورة تأهيل الاقتصاد الجزائري عن طريق التعاون العربي خاصة في مجال الاستثمار.

ومن جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية ويتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي[1]:(بطاهر بختة، عقون عبدالله، 2018 ، ص:20 عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛ ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛ غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وأشار على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي (NGOS) حكومية أو من جهة مالية اشرافية مستقلة، وقد أدت هذه

[1]الطاهر بختة، عبد الله عقون، 2018، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول تجارب بعض البلدان العربية، خميس مليانة: الملتقى الوطني الأول حول الشمول المالي في الجزائر، الية لدعم التنمية المستدامة.

العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض، بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملاءمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

المطلب الثاني: السياسة المنتهجة في الجزائر لتعزيز الشمول المالي

في سياق تعزيز الاطار التنظيمي للشمول المالي عملت مصالح بنك الجزائر على تحضير تعليميتين تطبيقيتين في هذا احداهما تتعلق بالشروط العامة و الخاصة الضرورية ولاتفاقية حساب الودائع والاخرى تتعلق بالإجراءات التسهيلية للخدمات المالية (كركار مليكة، 2019، صفحة 372).[1]

بالإضافة الى اجراءات اخرى تمت لتعزيز الشمول المالي ، نوجزها فيما يخص:

- **مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب:**

يسمح تحسين الإطار القانوني التنظيمي في هذا المجال ،بإخراج الجزائر منذ فيفري 2016، من البيان العام لمجموعة العمل المالي، الذي يتضمن قائمه البلدان التي تعرف إخفاقات إستراتيجية في هذا المجال.

- **مجال الشمول المالي:**

تعزز النظام المصرفي في 2016 بعشرين (20) وكالة حديدة، و (35) وكالة في عام 2017، و هذا و لا تزال الشبكة العمومية مهيمنة إلى حد كبير،

[1]: كركار مليكة، (2019)، الشمول المالي: هدف استراتيجي من أجل تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد و البشرية، المجلد 10، العدد 3، جامعة علي لونيسي البليدة 2، الجزائر.

مع ذلك تبقى الوساطة المصرفية ضعيفة نسبياً و في حاجة إلى تحفيز كبير، شهدت القروض الموجهة للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ارتفاعا بنسبة 14.92 % و10.97% خلال سنة 2015 و 2016 على التوالي. ارتفعت القروض الموجهة للأسر بنسبة 15.13% في عام 2015 و 15.36% خلال سنة 2016، للإشارة فإن القروض الممنوحة للأسر ،تتمثل أساسا القروض الرهينة.

الفرع الاول: معيقات الشمول المالي في الجزائر

- **ضعف البنية المالية التحتية:** نقصد بها ضعف المكونات الاساسية لها[1]، والمتمثلة فيما يلي:

1. **عدم موائمة البيئة التشريعية:**

ان البيئة التشريعية التي تنظم النشاط المصرفي في الجزائر، لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية، ففي الدول المتطورة توضع القوانين مسبقا اي قبل حدوث ما اعدت لأجله.

- اضف الى ذلك عدم وجود قوانين تؤطر الصيرفة الاسلامية بالرغم من وجود مصرفين ينشطان في هذا المجال منذ اكثر من عقد من الزمن، فلا توجد قوانين تسمح او تمنع ممارسة الصيرفة الاسلامية في الجزائر،
- كذلك التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الالكترونية، لانجاح التجارة الالكترونية، والتي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي.
- كما ان القوانين التي تصدر لا ترافقها مذكرات عمل او تعليمات تشرح كيفيات تطبيقها، مما يؤدي الى تضارب على مستوى مختلف المصارف، سببه كثرة التاويلات، وخير مثال على ذلك الفهم الضيق للقوانين التي وضعت من اجل مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، والتطبيق المفرط لها، الذي ادى الى رفض استقبال ودائع بمبالغ كبيرة دون ادلة او

[1] Banque D'Algérie, «Brochure sur l'inclusion financière», p 02, http://www.bank-ofalgeria/dz/PDF/inclusion7.pdf

لسباب واقعية، والتي كان من الممكن الاستفادة منها ودمجها في القنوات الرسمية، او يؤدي في بعض الاحيان الى التاخر في التنفيذ لعدم الفهم.

2. **ضعف الشبكة المصرفية[1]:** في سنة 2014، جاء قانون المالية ليعيد الى بنك الجزائر مهمة جديدة تتمثل بالتحديد في ترقية وتنظيم الشمول المالي بالتركيز على تطوير بعد الانتشار المصرفي على المستوى الوطني، وهو ما سمح بفتح وكالات بنكية جديدة، ومنح الاعتمادات لفتح بنوك خاصة ومكاتب تمثيل، ليتعزز القطاع المصرفي الجزائري مع نهاية 2016 ب 20 وكالة جديدة، حيث ارتفع عدد وكالات الشبكة المصرفية من 1557 وكالة في 2015 الى 1577 وكالة في 2016، (تبقى الشبكة العمومية مهمينة الى حد كبير، بواقع 1134 وكالة، بينما تضم الشبكة الخاصة 443 وكالة). اما في 2017 فقد تغيرت الشبكة المصرفية باعتماد 27 وكالة جديدة، ليصبح العدد الاجمالي للمؤسسات البنكية والمالية 1704 وكالة. لكن هذا النمو المتزايد في عدد المصارف لا يعني بالضرورة تحسن مستوى التغطية المصرفية، حيث في سنة 2017 يعادل وكالة واحدة لكل 26309 نسمة (مقابل 25900 في 2016 و 25660 في 2015)، وهي منخفضة اذا ما قورنت بالمعدل العالمي (وكالة لكل 3000 نسمة)، او معدل التغطية الخاص بالجزائر (وكالة لكل 5000 نسمة).

3. **وسائل الدفع وانظمة التسوية:** توفر المصارف في مجملها البطاقة البنكية للسحب لزبائنها، والبطاقات البين بنكية، وهي تسمح لزبون بنك معين بالدفع والسحب، كما انها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن، بالإضافة الى انواع اخرى من البطاقات الالكترونية (ماستر كارد، فيزا كارد) التي تخصص لفئة خاصة من الزبائن (رجال الاعمال والمستثمرين) وفق شروط معينة، ومجالات استخدامها في الجزائر ضيقة.

[1] SAM H, (2017). «Pour une meilleure inclusion financière et l'accessibilité aux services bancaires et financiers: cas de l'Algérie». revue critique de droit et sciences politiques , Université Mouloud Maameri de Tizi Ouzou, numéro 2, p47

لكن للأسف الواقع المصرفي والمالي يشهد ضعف استخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخطط له، لعدة اسباب اهمها ضعف البنية التحتية المالية، كما يعاب على القطاع المصرفي في الجزائر غياب استخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية.

4. **قواعد البيانات:** ان مكاتب الاستعلام الائتماني، التي كان معمول بها سابقا، لم تعد تؤدي دورها بالإضافة الى انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الافراد والشركات، وضعف التنسيق فيما يخص تداول بعض المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية.

5. **العنصر البشري:** ضعف مهارات اعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في المصارف، مما ادى الى تفشي عمليات الاختلاس التي تستمر في بعض الحالات عدة سنوات قبل اكتشافها، او عدم احترام الاجراءات الرقابية الداخلية، الامر الذي اضعف الثقة في العلاقة بنك–زبون، بالإضافة الى تهميش الكفاءات وعدم وجود مخططات واضحة وفعالة للتكوين.

6. **اليات معالجة ملفات القروض:** يشتكي الافراد والمؤسسات من ثقل اجراءات طلب القروض، خاصة ما يتعلق بفترة دراسة ملفات القروض، والشروط تعجيزية فيما يخص القروض الاستثمارية، كارتفاع المساهمة الشخصية الى حدود 70% من قيمة المشروع، اضف الى ذلك المبالغة في قيمة الضمانات التي قد تصل ضعف المبلغ المقترض، ما يؤدي الى عزوف الشباب عنها.

7. **ضعف الحماية المالية للزبون:** إن النظام المتعلق بضمان الودائع المصرفية، يسمح بتعويض الزبون في حالة افلاس البنك او توقفه عن النشاط في حدود قيمة معينة تعتبر منخفضة نسبيا ولا تحفز على الادخار، وفي اطار سياسة الشمول المالي وبعث الثقة من جديد في العلاقة بنك–زبون، تم رفع هذه القيمة لكنها تبقى غير كافية خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض معدلات الفائدة على الودائع الادخارية.

بالإضافة الى الاخلال بأهم قاعدة في النشاط المصرفي وهي مبدا السر المهني، الذي تشدد عليه كل البنوك المركزية في العالم، لحماية بيانات الزبائن المالية.

8. **الخدمات التقليدية:** هيمنة القطاع المصرفي العمومي ادت الى انعدام المنافسة، حيث تقدم جميع المصارف منتجات متشابهة ان لم نقب نفسها، وتطبق نفس معدلات الفائدة، ماعدا بعض الحالات الاستثنائية التي تنفرد فيها المصارف الخاصة عن غيرها بخدمات نجدها مرتفعة التكلفة، وهو ما يعد استغلالا ماليا.

9. **نقص الثقافة المالية:** يعرف الوعي المصرفي بانه اعتياد الافراد والمؤسسات الاقتصادية على ايداع ارصدتهم النقدية في المصارف، واعتمادهم على مختلف وسائل الدفع في تسوية معاملاتهم الاقتصادية، ويزداد الطلب على الودائع المصرفية كلما ازداد انتشار الوهي المصرفي والعكس يؤدي الى تنامي ظاهرة الاكتناز، وهي الظاهرة المتجذرة في الاقتصاد الجزائري وفي بعض الدول الاخرى على عكس دول الخليج، التي تعرف مستويات عليا من الشمول المالي التي تترجمها نسبة تثقيف مالي مرتفعة.

الفرع الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي:

ما زالت هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في تحسين وصول الخدمات المالية إلى عدد أكبر من الأفراد والمنشآت من خلال تعزيز الشمول المالي بتقليص الفجوة الموجودة بين العرض والطلب لكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات نذكر منها:

- **تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية:**

حيث يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول.

- **التثقيف المالي:**

تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية وهو مزيج من الوعي والمعرفة

والمهارات الضرورية لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، كما يساهم التثقيف المالي في زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية وتحفيز مقدمي الخدمات المالية على التطوير وزيادة معدلات الادخار (خليل، 2015 ، الصفحات 10 07).

بيئة تشريعية مواتية:

يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي يتيح مواجهة الجرائم الالكترونية[1]

رقمنة الخدمات المالية:

وجود نظام دفع حديث وآمن وفعال مثل نظام الدفع بالهاتف النقال والصراف الالي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا، يخلق مجالا متكافئا لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين، والاستفادة من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر، حيث تمثل الخدمات المالية الرقمية بوابة مريحة فعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية، وهي محرك أساسي لأتمتة العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد.

البيانات والأبحاث:

تلعب البيانات والأبحاث في تدكنٌ الجهات الرقابية وصنا القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات الدالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات من جهة أخرى، تساهم البيانات والأبحاث في وضع أهداف وطنية مبنية على أدلة لتعزيز الشمول المالي (la banque centrale jordanie, 2017).

[1] صورية شنبي، (2018)، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة المجلد 23، العدد 20، ص09 .

الفرع الثالث: الجهود المبذولة في تعزيز الشمول المالي

تندرج الجزائر ضمن التشريع الجزائري احكام المواد 119 مكرر1 من الامر رقم 03-11 المعدل و المتمم الزامية مبدا الحث للجميع في فتح حساب بنكي وحماية المستهلك، من خلال الزام البنوك والمؤسسات المالية بتزويده بالمعلومات الخاصة بالتسعيرات والشروط المطبقة على المنتجات المالية التي تعرضها للجمهور، كما يندرج في النظام رقم 13-01 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية الصادرة عن مجلس النقد والقرض وتاريخ 08-04-2013، الخدمات المصرفية التي ينبغي على البنوك ان تقدمها مجانا بهدف تعزيز الشمول المالي للطبقات الاكثر هشاشة (بنك الجزائر، نوفمبر 2014، صفحة 132).

كما يسمح لكل شخص طبيعي او معنزي الذي رفض له فتح حساب ان يتصل بمصالح بنك الجزائر الذين بدورهم يعينون بنكا يلزم بفتح الحساب، وفي مجال عصرنة انظمة الدفع فقد ادخل بنك الجزائر نظامين للدفع بين البنوك، ويتعلق الامر بنظام الدغه الاجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، ونظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض [1]

تعمل مصالح بنك الجزائر على تحضير تعليمتين تطبيقيتين تهدف الى تعزيز الاطار التنظيمي للشمول المالي، احداها تتعلق بالشروط العامة والخاصة لاتفاقية حساب الودائع، والاخرى تتعلق بالإجراءات التسهيلية للخدمات المالية.[2]

[1] بنك الجزائر، نوفمبر 2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2013، الجزائر

[2] بنك الجزائر، 2021، الانشطة المبرمجة في الجزائر حول اليوم العربي للشمول المالي.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل بالرغم من كل المجهودات المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، إلا أنه لا يزال هناك الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة للجميع، لأننا نجد أكثر من نصف البالغين على مستوى العالم مستبعدين من هذه الخدمات خاصة في البلدان الفقيرة من العالم، وتعتبر المنطقة العربية واحدة من بين المناطق في العالم التي تعاني ضعفا في مدى استفادة المجتمعات العربية من الخدمات التي يقدمها النظام المالي والمصرفي بالمنطقة، الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي تتمركز ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة، تبين لنا أن الشمول المالي هو مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع قدراتهم، مما يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من مواردهم المالية وإفادتهم في نفس الوقت.

على الرغم من كل الجهود المبذولة الممكنة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، إلا أن بنك الجزائر قد لعب دورا مهمًا فيه ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتحسين وتطوير الخدمات المصرفية وتحقيق الخدمات المالية الشاملة.

اولا: نتائج البحث

1. الشمول إمكانية وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة إلى أكبر عدد من الأفراد وقطاع الأعمال وبتكاليف مناسبة بما يساهم في التنمية؛
2. الشمول المالي مجموعة من المزايا غلى الاقتصاد والمجتمع والنظام المالي، لذا فان اعداد استراتيجية لتحقيقه مهم للغاية؛
3. يعتمد تحقيق الشمول المالي على مجموعة من الركائز الاساسية مثل:" البنية التحتية المالية، التثقيف المالي، تطوير الخدمات المالية....الخ "؛
4. مستويات التثقيف المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة، لذا لابد من تظافر الجهود لنشر الوعي المالي في المنطقة؛
5. يواجه الشمول المالي العديد من التحديات سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الدول العربية؛
6. غياب استراتيجية وطنية واضحة قلل من مستوى استخدام الخدمات المالية بالرغم من وجود كل اسباب تحقيق الشمول المالي في الجزائر؛

7. امكانية السلطات العمومية في الجزائر تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتعزيز مستويات الشمول المالي؛
8. مشاكل عدم ثقة في المؤسسات المالية في الجزائر أدى إلى تراجع التعامل معها؛
9. اتساع الفجوة بين الذكور والاناث في مجال ملكية الحسابات المالية الرسمية في المؤسسات المالية في الجزائر، حيث نجد ان نسبة الذكور اكثر امتلاك للحسابات المالية.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

بالنسبة لتطابق نتائج البحث مع الفرضيات التي انطلقنا منها، فقد وجدنا:

– بالنسبة للفرضية الأولى " يلعب الشمول المالي دورا هاما في تسهيل الخدمات المالية للأفراد، ومنه رفع المستوى المعيشي وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي"، وجدنا أن هذه الفرضية محققة، حيث أن الشمول المالي هو مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع قدراتهم، مما يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من مواردهم المالية وإفادتهم في نفس الوقت، ومنه الإسهام في تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة، والرفع من مؤشرات التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي المنشود.

– بالنسبة للفرضية الثانية " مستوى الشمول المالي في الجزائر يقارب مستوياته في الدول العربية، والعالم ككل"، فقد وجدنا أنها غير محققة، حيث يتأخر مستوى الشمول المالي عن العديد من الدول العربية، وخاصة دول الخليج، وكذا الدول المتقدمة، وهذا نظرا لغياب استراتيجية وطنية واضحة، مما قلل من مستوى استخدام الخدمات المالية بالرغم من وجود كل اسباب تحقيق الشمول المالي في الجزائر.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

توجد عوائق كبيرة جدا لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، وللتغلب على هذه المعوقات ندرج مجموعة من التوصيات:

- الاستثمار في التثقيف المالي و محو الامية المالية مع ضرورة تعاون البنوك و المؤسسات المالية و السلطات النقدية في هذا المجال.
- لا بد من تطوير بنية تحتية مالية قوية ومرنة للرقمنة، تدعم الانتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية، ونظم ووسائل الدفع والتسوية.
- ابتكار خدمات مالية تناسب كل الشرائح المجتمعية بحسب حاجاتهم وقدراتهم وتطلعاتهم على ان تكون ملائمة من حيث التكلفة والعدالة والشفافية.
- ابتكار أدوات حديثة ذات تكلفة منخفضة لإيصال الخدمات المصرفية إلي كافة فئات المجتمع في الدول العربية، ولاسيما فئة الدخل المحدود والنساء والشباب الذي يساهمون في تحقيق الشمول المالي.
- اعتماد استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر وذلك بعد دراسة الامكانات المتوفرة والتحديات والمعوقات.
- سن القوانين التي من شانها حماية عملاء البنوك والمؤسسات المالية في تعاملاتهم المالية من اجل رفع ثقتهم في القطاع المالي.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

اولا: الاطروحات

1/ الياس عيايشة، اثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقطعية لعينة من الدول لسنة 2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2019 – 2020.

2/ كمال طهير، دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة البنك المركزي الأردني، مذكرة مقدمة ضمن نبل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أم البواقي، 2021.

ثانيا: المقالات

1/ بهناز علي القرة داغي، (2017)، الشمول المالي: دولة قطر نموذجا، مجلة الادارة والقيادة الإسلامية -الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن، مج 2

2/ رفيق عيشوبة، لصناعه التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة حاله الدول العربية، مجله الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر.

3/ اتحاد المصارف العربية، الشمول المالي حاجة عربية لحد من الفقر، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد 436، اتحاد المصارف العربية، 2017.

4/ تيسير التعامل بالحسابات المصرفية، خطوة نحو الشمول المالي، مقال منشور، طيبة للاستثمارات، القاهرة، مصر، 2017.

5/ أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد02، 2021.

6/ حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 23، 2020.

7/ مفتاح غزال ومراد بركات، الثقافة المالية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصاديات معاصرة، 2020/1/3.

8/ غربي عبد الحليم عمار، 2019، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية، مجلة بيت المشورة، العدد 10.

9/ أحمد محمود محمد النقيرة، أحمد محمد عبد الحي، 2019، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 02.

10/ الصغير ميسم، 2012، الشمولية المالية واثرها على اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية.

11/ كركار مليكه، 2019، الشمول المالي: هدف استراتيجي من أجل تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد و البشرية، المجلد 10، العدد 3، جامعة علي لونيسي البليدة2، الجزائر.

12/ صورية شنبي، (2018)، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة المجلد 23، العدد 20.

13/ رفيقة صباغ، سليمة غرزي، الشمول المالي في الدول العربية واقع وآفاق، جامعة الجيلالي الياس، سيدي بلعباس، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد10، العدد02، 2020/12/30، سنة 2020.

ثالثا: المداخلات

1/ الطاهر بختة، عبد الله عقون، 2018، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول تجارب بعض البلدان العربية، خميس مليانة: الملتقى الوطني الأول حول: تعزيز الشمول المالي في الجزائر– آلية دعم التنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 5–6 ديسمبر 2018.

2/ صالحي ليلى، المقاولة النسوية مدخل لتمكين المراة اقتصاديا وأداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني: تعزيز الشمول المالي في الجزائر– آلية دعم التنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 5–6 ديسمبر 2018.

3/ قيدة مروان وبوعافية رشيد، واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة المدية، المركز الجامعي تيبازة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، البليدة، المجلد9، العدد1.

4/ لبنى بوطمين، التمويل الإسلامي تجسيد لمعنى الشمول المالي، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني: تعزيز الشمول المالي في الجزائر–الية دعم التنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 5–6 ديسمبر 2018.

رابعا: النشريات

1/ البنك الدولي، البنك الدولي في عرض عام للشمول المالي، البنك الدولي، 2017.

2/ بنك الجزائر، نوفمبر2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2013، الجزائر.

3/ بنك الجزائر، 2021، الانشطة المبرمجة في الجزائر حول اليوم العربي للشمول المالي.

خامسا: المواقع

1/ أشلي ديميرجوتر كونت، ليور كلابر، دورثي سينجر، سنية أنصار، جيك هيس، 2017، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي: http://www.worldbank.org/globalfinex

2/ بنك الجزائر، الشمول المالي، https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1

3/ سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، 2018،الموقع: http//www.MicrofinanceGateway.Org

/4 مركز المشروعات الدولية الخاصة، سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2017.

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية:

1. Banque D'Algérie, «Brochure sur l'inclusion financière», p 02, http://www.bank-ofalgeria dz/PDF/inclusion7.pdf
2. chehade nadine, (2017), to the future and back :financial inclusion in the arab word , http://www.cgap.org/blog/future and-back-financial-inclusion-arab-word
3. SAM H, (2017). «Pour une meilleure inclusion financière et l'accessibilité aux services bancaires et financiers: cas de l'Algérie». revue critique de droit et sciences politiques ,Université Mouloud Maameri de Tizi Ouzou, numéro 2

الملخص:

أصبح للشمول المالي اهمية كبيرة في معالجة الواقع الاقتصادي الجزائري، لما له من تأثير على الوضع المعيشي والحد من الفوارق الاجتماعية التي تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية.

هدفت الدراسة إلى تقديم أهم المفاهيم حول الشمول المالي أهميته وسبل تعزيزه، والتعرف على أهم مؤشراته، ومن ثم التطرق إلي واقع الشمول المالي في الجزائر واهم التحديات في الدولة.

حيث توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يقدم خدمات ومنتجات مالية متطورة، كما يلعب دورا هاما في تعبئة المدخرات وتطوير النظام المالي في الدول المتقدمة عامة والنامية خاصة، فان ملكية الحسابات لدي المؤسسات المالية الرسمية تحسنت إلى مستوى مقبول لكن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية لا تزال منخفضة جدا.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، البنية التحتية، التثقيف المالي، الجزائر.

Abstract:

Financial inclusion has become very important in addressing Algeria's economic reality, as it has an impact on the living situation and the reduction of social inequalities aimed at achieving social justice.

The study aimed to present the most important concepts about financial inclusion and ways to strengthen it, identify its most important indicators, and then address the reality of financial inclusion in Algeria and the most important challenges in the country.

The study found that financial inclusion provides advanced financial services and products, and plays an important role in mobilizing savings and developing the financial system in developed countries in general and developing countries in particular, account ownership of official financial institutions has improved to an acceptable level, but the borrowing rate from financial institutions is still very low.

Keywords : Financial inclusion, infrastructure, financial education, Algeria.